



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: السنة ثانية ماستر مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

شعبة علوم المحاسبية والمالية، تخصص مالية مؤسسة

بعضوان

دور المؤشرات المالية وغير المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية مؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز -غرداية-

خلال الفترة (2016-2018)

من إعداد الطالب:

- حساني عبد الكريم

الأستاذ	الجامعة	الصفة
لسولس مبارك	غرداية	رئيسا
بن طجين عبد الرحمان	غرداية	مناقشا
أولاد إبراهيم ليلي	غرداية	مناقشا
بن نوى مصطفى	غرداية	مشرفا

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: السنة تانية مالية مؤسسة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

شعبة علوم المحاسبية والمالية، تخصص مالية المؤسسة

بـعـنـوان

دور المؤشرات المالية وغير المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية مؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز -غرداية-

خلال الفترة (2016-2018)

تحت إشراف الدكتور: بن النوى مصطفى

من إعداد الطالب:

-حساني عبد الكريم-

السنة الجامعية : 2021-2022

إهداء

الحمد للمولى على زعمة الإسلام الذي أعزنا به الحمد لله المعين
الذي وهبنا قلوبا شاكرة ونفوسا خاشعة وسبحان الذي جعل لنا العلم
نورا وهنا في سبيل الرشاد وما التوفيق إلا من العزيز الرحيم
أهدي هذا الجهد المتواضع إلى
من أعزهما الله بقوله

(ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما)

وإلى العين الساهرة التي ترعاني وتنير دربي إلى منبع الحنان
والعطف وإلى التي كانه السند لي في حياتي سبب الوحيد في
نجاحي " أمي "

وإلى أعز ما لدي في الوجود الذي سخر نفسه في سبيل والدي
العزيز الذي أكن له كل الاحترام والتقدير والامتنان أطال الله
عمرهما

حساني عبد الكريم

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى على جميع نعمه وفضله الذي وفقنا وجمع شملنا وسدد

خطانا لإتمام هذا العمل المتواضع

ففي مثل هذه اللحظات يتوقفه اليراع ليفكر قبل أن ينط الحروفه ليجمعها في كلمات

ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً

من الذكريات وصور تجمعا برفاق كانوا إلى جانبنا

فواجب علينا شكرهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في تمار الحياة

نتقدم بأسمى عبارات التقدير والعرفان وأزكى معاني الشكر والامتنان إلى الأستاذ

المشرف: **بن نوى مصطفى**

وكل طاقم المالية والمحاسبة بجامعة خرداية

الذي تكرم بإشرافنا وأشعل شمعة في دروب عملنا وعلى صبره معنا في تقديم النص

والتوجيهات والآراء النيرة طوال فترة الدراسة

ونخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل الأساتذة الأفاضل وكل من وقف على المنابر وأعطى

من حصيلة فكره لينير دربنا خير فلهم منا كل التقدير والاحترام

وإلى كل الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي أساتد وأستاذة

وكل طاقم تخصص مالية والمحاسبة بجامعة خرداية

ولا أنسى كل عمال المؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وحدة خرداية من المدير إلى آخر عامل

وففي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل من

قريب أو بعيد راجين من المولى عز وجل بأن نبليخ خاتمة جهدنا من المدفوع المقصود

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

الملخص

تهدف الدراسة إلى المؤشرات المالية والغير المالية في أداء المالي للمؤسسة من خلال طرح الإشكالية التالي :

ما هو دور المؤشرات المالية والغير المالية الجزائرية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -وحدة غرداية- ؟

وذلك من خلال دراسة دور التي تلعبه المؤشرات المالية والغير المالية في أداء المالي في المؤسسة من جانب الجانب

النظري ولتسليط الضوء قمنا بإجراء دراسة في المؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -وحدة غرداية-

توصلت الدراسة من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وحدة غرداية والنتائج المتعلقة

بالدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤشرات المالية والغير المالية من خلال استخدام مجموعة من هاته المؤشرات في

قياس وتقديم الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية:

المؤشرات، المالية والغير المالية، قوائم مالية، الأداء، تقييم الأداء

Résumé

Coût de l'analyse financière et extra-financière

Et c'est en étudiant le rôle de l'Electricité Distribution Corporation - et celui de

Ghardaïa En utilisant ces indicateurs financiers et extra-financiers Et cela en

étudiant le rôle que jouent les indicateurs financiers et non financiers dans la

performance financière de l'institution d'un point de vue théorique.

L'étude réalisée en diagnostiquant la situation financière de la Société de

distribution d'électricité et de gaz, unité de Ghardaïa, et les résultats liés au rôle

important que jouent ces indicateurs financiers et non financiers grâce à

l'utilisation d'un ensemble de ces indicateurs dans la mesure et la présentation

performance.

Les mots clés :

Indicateurs, financiers et non financiers, états financiers, performance,

évaluation de la performance

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	شكر
II	الإهداء
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ-د	المقدمة

الفصل الأول الإطار النظري والدراسات السابقة

2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: إطار مفاهيمي لعلاقة تقييم الأداء المالي والمؤشرات المالية وغير المالية
3.....	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء
7.....	المطلب الثاني: ماهية المؤشرات المالية وغير المالية وعلاقتها بالأداء المالي
15.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
15.....	المطلب الأول: الدراسات العربية
17.....	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
20.....	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة
30.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وحدة غرداية

25.....	تمهيد:
26.....	المبحث الأول: الطريقة وأدوات المستعملة
26.....	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن شركة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية
28.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي وأهم دوائر وأقسام مديرية توزيع الكهرباء والغاز - غرداية

المطلب الثالث: دراسة مختلف الأقسام المديرية: 30

المبحث الثاني: عرض المؤشرات المالية والغير المالية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ومناقشتها..... 33

المطلب الأول: طريقة معالجة الأداء المالي وفق المؤشرات المالية والغير المالية 33

المطلب الثاني: تحليل معلومات المؤشرات المالية للمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للفترة (2016-2018) 34

المطلب الثاني: المؤشرات الغير المالية 54

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة..... 56

خلاصة الفصل..... 58

60

خاتمة

63

المراجع

الملاحق

قائمة الأشكال
والجداول والملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
18	أهم نسب السيولة	.1
18	مؤشر ربحية	.2
18	مؤشر القيمة السوقية	.3
19	مقارنة بين الدارسات السابقة	.4
40	ميزانية المختصرة لسنة: 2016	.5
41	ميزانية المختصرة لسنة 2017	.6
42	الميزانية المختصرة ل سنة 2018	.7
44	نسب الهيكله المالية لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	.8
48	يمثل مؤشر السيولة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	.9
48	يمثل نسبة السيولة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	.10
51	نسب تحليل مؤشرات حسابات النتائج لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	.11
53	مؤشر مردودية حسابات النتائج لشركة لتوزيع الكهرباء والغاز	.12

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
16	تطور مؤشرات إنشاء القيمة وتقييم الأداء المالي	.1
20	أنواع المؤشرات المالية	.2
34	هيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية.	.3
40	الميزانية المختصرة لسنة 2016	.4
41	الميزانية المختصرة لسنة 2017	.5

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
.1	المزانيات المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (2016-2018)
.2	جدول حسابات لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (2016-2018)

المقدمة

1. تمهيد

إن الدور الذي تلعبه المؤسسة الاقتصادية والتغيرات التي يشهدها المحيط الذي تنشط فيه والمنافسة التي تواجهها كل هذا يجعلها تسعى إلى تحقيق نتائج جيدة لضمان الاستمرارية والبقاء، وللوصول إلى ذلك فهي تقوم باستغلال مختلف الموارد من خلال الأداء الجيد سواء الأداء التجاري، الإنتاجي، أداء الأفراد أو المالي هذا الأخير يعتبر مرآة أدائها العام فهو يبقى المؤشر الذي يعبر عن وضعية المؤسسة بموضوعية لأنه يعتمد على معلومات كمية.

وانطلاقاً مما أعلاه يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هي مؤشرات المالية والغير المالية في تقييم الأداء المالي المؤسسة الجزائرية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -وحدة غرداية- ؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هو الأداء المالي؟ ما هي أهم مؤشرات تقييمه ؟

ما هي المؤشرات المالية والغير المالية في المؤسسة الجزائرية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز؟

كيف يتم تقييم الأداء في المؤسسة الجزائرية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز؟

2. الفرضيات

للإجابة عن هذه التساؤلات سوف ننتقل من الفرضيات التالية:

➤ الفرضية الأولى يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز -ووحدة غرداية-

من خلال المؤشرات المالية والغير المالية في القوائم المالية

الفرضية الثانية : تتضمن التقارير المالية للمؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز -ووحدة غرداية- مؤشرات

المالية والغير المالية معبر عنها بشكل تساعد في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة .

3. أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة في كل من قياس وتقييم الأداء المال و المؤشرات المالية والغير المالية بشكل دور وأهمية كبيرة في نمو واستمرارية نشاط المؤسسة، إذ أن عدم الاهتمام وإهمال المؤشرات المالية ستؤثر على قياس الأداء مؤسسة بشكل إيجابي أو سل ، وعليه تتجلى دور وأهمية البحث في هذه الدراسة في معرفه أي قدرة المؤسسة على القراءة الدقيقة والمعمقة لنتائج قوائم المالية وذلك عن طريق الشهييه و تح باب العراقيل ومشاكل التي تطراً على أدائها بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص وإيجاد مختلف المطرف اتحامع اهم المؤشرات والنسب المالية لمعرفة مواطن القوة فيها لتعزيزها ومواطن الضعف فيها الوضع العلاج اللازم لها

4. منهج المتبع و أدوات الدراسة :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع التحليل مختلف أبعاده ، والإجابة على الإشكالية المطروحة ، ارتأينا اختيار المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات المحاسبية وتحليلها واستخلاص النتائج منها هنا في الجانب النظري، إما في الجانب التطبيقي فسوف نحاول الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة حالة بغرض البحث المعمق والمفضل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها لدى مؤسسة

وبالنسبة للمؤشرات الغير مالية إستخدمنا المقابلة مع رئيس المصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسة محل الدراسة

5. مرجعية الدراسة:

الكتب المتخصصة في مجال البحث (كتب المالية) ؛ / الأطروحات و الرسائل الجامعية ؛ / التقارير و الملتقيات ؛ / مواقع الإنترنت .

6. حدود الدراسة :

البعد المكان والزمني للدراسة : الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة دور المعلومات المالية في قياس

تقييم الأداء لمالي شركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز -ووحدة غرداية- (2016-2018).

البعد الموضوعي للدراسة : نظرا لتوسع موضوع تقييم الأداء المالي ركزت دراستي هذه على استخدام

مختلف المؤشرات المالية والغير المالية في عملية قياس و تقييم الأداء المالي

7. هيكل الدراسة:

اقتضت ضرورة الدراسة تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين حيث خصص الفصل الأول للأدبيات النظرية

والتطبيقية لمتغيرات الدراسة والذي بدوره ينقسم إلى فصلين : الفصل الأول : تحت عنوان الأدبيات النظرية

للمؤشرات المالية والغير المالية في تقييم الأداء والدراسات السابقة

المبحث الأول تم فيه عرض مختلف المفاهيم الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني الدراسات السابقة حيث تم إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، مع الاستعانة

بالدراسات الأجنبية

أما الفصل الثاني شمل الجانب التطبيقي للدراسة من خلال دراسة حالة أجريت بالشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء والغاز

(سونلغاز) وحدة غرداية، الذي قسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن الطريقة والأدوات تعمله في الدراسة،

بينما المبحث الثاني خصص لعرض ومناقشة النتائج المحصل عليها واختبار الفرضيات المقترحة مابية على إشكالية

الدراسة



الفصل الأول

الأدبيات النظرية للمؤشرات

المالية وغير المالية في تقييم

الأداء والدارسات السابقة

تمهيد

عملية تقييم الأداء عبارة عن متابعة ملدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسه باستعمال عدة أساليب ووسائل من بينها المؤشرات المالية وذلك لتمكني المسيرين من الإشراف على تنفيذ تلك الخطط ومراقبتها، هذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال تسليط الضوء على مفهوم الأداء المالي ومفهوم المؤشرات المالية وغير المالية في المبحث الأول، والدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع في المبحث الثاني.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي لعلاقة تقييم الأداء المالي والمؤشرات المالية وغير المالية

عملية تقييم الأداء عبارة عن متابعة ملدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسه باستعمال عدة أساليب ووسائل من بينها المؤشرات المالية وغير المالية وذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تنفيذ تلك الخطط مراقبتها، هذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال تسليط الضوء على مؤشرات القياس والتقييم من خلال المطلب الأول ومفهوم الأداء المالي وتقييمه في المطلب الثاني، والعلاقة بينهما في المطلب الثالث.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء

قبل التطرق إلى الأداء المالي يجب علينا تطرق إلى تعريف الأداء وأنواعه:

الفرع الأول: مفهوم الأداء

أولاً: تعريف الأداء يعرف الأداء على أنه السلوك الذي يسهم فيه الفرد في التعبير عن إسهاماته في تحقيق أهداف المؤسسة على أنه يدعم هذا السلوك ويعزز من قبل إدارة المؤسسة، وبما يضمن النوعية والجودة من خلال التدريب.¹ ثانياً: أنواع الأداء: إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية،

1. معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى:

- ✓ الأداء الكلي: هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، وال يمكن نسبه إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة²
- ✓ الأداء الجزئي: هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين وأداء ووظيفة التسويق
- 2. معيار المصدر: وفقاً لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الذاتي، أو الداخلي، والأداء الخارجي حيث

✓ الأداء الداخلي: ويطلق عليه أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساساً من التوليفة التالية:

✓ الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن إد اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم

¹ وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبية أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل النشر، 2009، ص42.

² سناء عبد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، مطبوعات الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

يومي 2-5-مارس 2009، ص20

✓ الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال

✓ الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة، فالأداء الداخلي هو أداء متأني من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، مالية ومادية.

✓ الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة الـ تتسبب

في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع يظهر في النتائج الجيدة التي تحصل عليها

المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال أو ارتفاع القيمة. المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار الموارد

واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء بالإيجاب أو بالسلب.¹

3- معيار الطبيعة: حسب معيار الطبيعة الذي يقسم الأهداف إلى اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية... إلخ فإنه

يمكن، وإن كان ذلك من باب المقابلة المنطقية، تصنيف الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، سياسي... إلخ.²

الفرع الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة

التعريف الأول: هو "النشاط الذي يهدف للقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة".³

التعريف الثاني: "ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية الحقمة لعملية اتخاذ القرار، والغرض منها هو فحص

المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية". من

التعريف الأول والتعريف الثاني نستنتج أن الأداء المالي في المؤسسة هو عملية قياس إنجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن

نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدرة، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات:

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء:

إن أهمية الأداء المالي يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا مختلفة وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم

مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات

الاستراتيجية في المؤسسة. تكمن أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة، تفحص

سلوكها، مراقبة أوضاعها، تقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد

¹Bernard M, "contrôle de gestion sociale", librairie Vuibert, Paris, 1999. P 236

²عبد الملوك مزهودة، المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهومها وقياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، يومي 2-5-مارس 2009، ص25.

³بن ساحة مصطفى عبد الرحيم، حميدات حمزة، دور استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم، لتسيير، جامعة ورقلة، 2020/2019، ص36.

المعوقات وبيان أسبابها، اقتراح الحلول المناسبة، ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة، استثمارها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة دوماً في نشاط.¹

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء

من أهم أهداف تقييم الأداء المالي نذكر منها ما يلي:

- ❖ الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالاهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.²
- ❖ تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وانجازها أهدافها المرسومة كما هو مطلوب.
- ❖ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها
- ❖ الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها لتصحيحها.

الفرع الخامس: مصادر، معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

لنتعمق أكثر في تقييم الأداء المالي يجب التطرق إلى مصادره ومعايير ومؤشرات تقييمه:

أولاً: مصادر تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء، ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء:

1- المصادر الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

- ✓ المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي... إلخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.³
- ✓ المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الدروس والتطبيقات) دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 61.

² بن ساحة مصطفى عبد الرحيم، حميدات عمر، دور استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، مذكرة Master لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة غرداية 2018/2019، ص 40.

³ ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفق، الجزائر، 1991، ص 75-84.

2 -المصادر الداخلية: تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي: الميزانية،¹

✓ الميزانية: " هي صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في (عناصر الأصول) (وعناصر الخصوم)

✓ جدول حسابات النتائج: " هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن المصروفات تكون والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية نتيجة المؤسسة الصافية ربحا

✓ جدول تدفقات الخزينة: " يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر.

✓ الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة".

✓ جدول التمويل: " هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة حيث يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين الموارد والاستخدامات، اعتمادا على تحديد الفروق ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة

✓ الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- المعلومات غير الرقمية وتتمثل في التعليقات.

ثانيا: معايير تقييم الأداء

الأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادة ومعنوية أقل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة. ويتم هذا التقييم تحت شروط تساهم في إنجاح العملية للمؤسسة نذكرها فيما يلي:²

-الشمول بما يغطي كافة جوانب أداء المؤسسة، ويعطي في نفس الوقت انطبعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم من كافة جوانب الأداء.

¹ بصالح عبد الرحمان، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، مرجع سابق الذكر، ص18.

² داودي عبد السلام، تقييم الاداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018/2019، ص ص17-18.

- الارتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم واهدافها، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بهذه المؤسسة وعلى المؤشرات والاهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها.
- ان يعكس النواحي الكيفية في الاداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الادارية المختلفة بالمؤسسة.
- أن يتمكن الوصول إلى نتائج ايجابية ولى تحسين الاداء، ورفع الكفاءة، بتوضيح المسارات السلمة للأداء فيما بعد، وألا تقتصر على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط.
- التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى، مع مراعاة السهولة والسلطة، وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية.
- من المفضل اختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود جدا منها، يقيم على أساسه أداء الإدارة، ويكون قادر على استيعاب كفاءة أداء المؤسسة من كافة جوانبها بما يمكن من قياس كفاءتها الكلية.
- الاستمرار في تطبيق النظام المفتوح لتقييم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية، بل جب أن يقسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال اثارها في الجهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة.
- توافر نظام واضح ومستقر للحوافز المادية، مع ضرورة مراعاة الارتباط بين حجم الحوافز والمعيار أو المؤشر الاساسي للتقييم بما يمكن من تشجيع العاملين على زيادة الانتاجية والاستخدام الكفء للموارد المتاحة.

المطلب الثاني: ماهية المؤشرات المالية وغير المالية وعلاقتها بالأداء المالي

الفرع الأول: المؤشرات غير المالية

أولاً: تعريف المؤشرات المالية

تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء الشركة وقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حالياً ومستقبلياً لأنها تمثل أداة شخصية أساسية من أدوات التحليل المالي والتي يمكن تقسيمها إلى مؤشرات تقليدية والمتمثلة في المؤشرات المالية والمؤشرات الحديثة والمتعلقة بالجانب الاستراتيجي للمؤسسة، في هذا المطلب سنتناول أهم هاته المؤشرات بشيء من التفصيل¹

¹ زغي مليكة وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة، 2010، ص 35.

إن مقاييس الأداء في إدارة الوحدة الاقتصادية وهذا يتضمن ترجمة الاستراتيجية إلى النتائج هاما قد تلعب دور والأهداف المرجوة وتوصيلها إلى مختلف المستويات الإدارية، مراقبة التقدم الذي يمكن تحقيقه، تأمين تغذية عكسية، وتحفيز الموظفين من خلال مكافآت عمى أساس الأداء.¹

وفي ظل بيئة الأعمال الحديثة أصبح اختيار مقاييس الأداء المناسبة يمثل تحديا حقيقيا يواجه المسؤولين لذلك سعت العديد من الوحدات إلى تبني مقاييس غير مالية من أجل الحصول على نظرة أكثر توازنا عن أدائها من تلك التي يمكن الحصول عليها من المقاييس المالية فقط.

لأن المقاييس المالية تركز اهتمامها على البنود التي يمكن التعبير عنها بشكل مالي وتهمل متغيرات أخرى لا يمكن التعبير عنها بشكل مالي والتي قد تكون على درجة عالية من الأهمية. فجوانب الأداء التي ينبغي قياسها يجب الا تقتصر فقط على ما يمكن قياسه بشكل مالي فهناك العديد من الجوانب التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند تقييم الأداء كجودة المنتج ورضا العملاء وغيرها، حيث إن نجاح الوحدة على المدى البعيد يتوقف على هذه التغيرات فالمقاييس غير المالية يمكن أن تغطي جوانب الأداء المختلفة في الوحدة الاقتصادية.

ويرى حين عيسى أن تغطي المؤشرات غير المالية المجالات التالية (المدخلات، أداء الصل، الإنتاج والمنتجات، الأسواق، الموارد البشرية، المستهلكين).

في حين صنفها آخرون في خمس مجموعات (العثمان، 1999): (مقاييس رقابة الجودة، مقاييس رقابة المواد، مقاييس رقابة المخزون، مقاييس كفاءة عملية التعليم، مقاييس كفاءة عملية التشغيل الآلي). ومن وجهة نظر الدراسة أنه لا يوجد مجالات مثل على المقاييس غير المالية أن تغطيها بل يجب على كل وحدة أن تقوم بتحديد عوامل النجاح الأساسية ومن ثم وضع مؤشرات ومقاييس تمكنها من تتبع هذه العوامل ومعرفة مدى تقدم الوحدة نحو تحقيق أهدافها.²

ثانيا: مزايا المؤشرات غير المالية

إن ظهور المقاييس غير المالية واستخدامها في تقييم الأداء إلى جانب المقاييس المالية كان نتيجة الانتقادات التي

وجهت للمقاييس المالية وعدم ملاءمتها في ظل المتغيرات التي حدثت في بيئة الأعمال الحديثة حيث يرى مؤيدو

المقاييس غير المالية بأنها تتصف بمجموعة من الميزات التي من الممكن أن تسد النقص في المقاييس المالية ومن أهمها:³

1-أنها أكثر اتصالاً بالأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد، في حين أن نظم تقييم الأداء على أساس عالي لا تهتم

بالعمليات المتعلقة بمتطلبات الزبائن والمنافسة والأهداف غير المالية التي ربما تكون مهمة التحقيق الريح والميزة التنافسية

¹ ماهر الأمين، محمد العثمان، أثر عدم التأكد البيئي عمى استخدام المقاييس غير المالية في تقييم الأداء دراسة ميدانية عمى الشركات الصناعية السورية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، المجلد 32، العدد05، 2010، ص210.

² ماهر الأمين، محمد العثمان، المرجع السابق، ص211.

³ المرجع نفسه.

والأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد مثل تصوير منتج جديد والذي قد يمثل هدفاً استراتيجياً مهماً ولكنه قد يتعارض مع الأداء المحاسبي القصير الأجل.

2- أن مسببات النجاح في كثير من الوحدات هي أصول غير ملموسة مثل رأس المال الفكري، ولاء العملاء أكثر من الأصول الملموسة التي نظير في الميزانية وحيث إنه من الصعب تحديد الأصول غير الملموسة بلغة مالية فإن البيانات غير المالية يمكن أن تؤمن مؤشرات كمية عن أصول الوحدة غير الملموسة.

3- المقاييس غير المالية هي متنبأ أفضل للكفاء المستقبلية حتى عندما يكون الهدف النهائي هو أعظم أداء مالي فالمقاييس المالية لا تظهر المنافع طويلة الأجل من القرارات التي يتم اتخاذها الآن، على سبيل المثال فإن الاستثمار في البحوث والتطوير على الفترة التي حدثت فيها وبالتالي فإنها تؤدي إلى تخفيض الأرباح ولكن الأبحاث الناجحة تحسن الأرباح المستقبلية، أي أن البيانات غير المالية تؤمن الحلقة المفقودة بين الأنشطة المفيدة والنتائج المالية وبالتالي فإنها تقدم مؤشرات للتدفقات المالية المستقبلية التي لا يمكن أن تظهر بطريقة أخرى.

4- تساعد المقاييس غير المالية على تحديد أسباب الانحرافات في الأداء مباشرة وبالتالي يمكن معالجة هذه الأسباب قبل زيادة تأثيرها السلبي على الأداء.

5- توجه النظر نحو البيئة الخارجية والمنافسين فهي تساعد على تحليل أسباب نجاح الآخرين من أجل وضع الأهداف التي تحقق لها الريادة في السوق المحلية والعالمية.

6 تعد المقاييس غير المالية أقل تفاعلاً من المقاييس المالية لأنها ترتبط بالنتائج الطويلة الأمد أكثر من ارتباطها بالنتائج القصيرة الأجل التي قد تظهر النجاح في الوقت الحالي ولكنها قد تؤدي إلى الفشل في المستقبل.

ثالثاً: سلبيات المقاييس غير المالية

إن العديد من مؤيدي المقاييس غير المالية يحاولون أن يظهروها وكأنها خالية من العيوب ولكن هذا لا يمكن أن يخفي حقيقة أن هناك مجموعة من السلبيات التي يمكن تلخيصها بما يلي: ¹

1- الوقت والتكلفة قد تسببان مشكلة لبعض الوحدات حيث وجد البعض أن تكلفة النظام الذي يتضمن كمية كبيرة من المقاييس المالية وغير المالية كانت أكبر من منفعه.

2- المقاييس غير المالية تقاس بطرق مختلفة وليس هناك قاسم مشترك فهناك من يقيّمها على أساس الوقت والبعض على أساس الكمية أو النسبة وآخرين بطرق حكمية.

3- إن الكثير من المقاييس غير المالية من الصعب قياسها بشكل دقيق وفعال أو في الوقت المناسب.

الفرع الثاني: مفهوم المؤشرات المالية

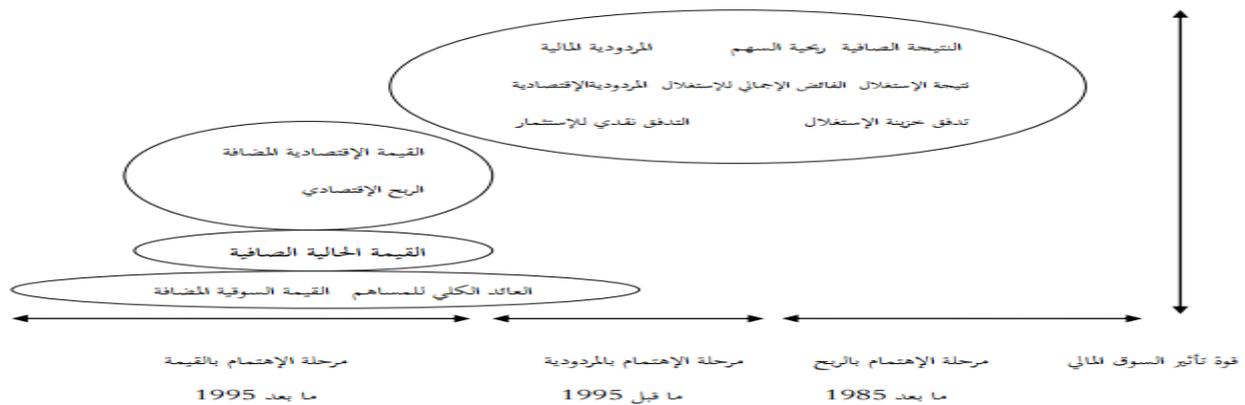
¹ ماهر الأمين، محمد العثمان، المرجع السابق، ص 211.

المؤشر للمالي هو أداة لقياس الأداء تكون عادة في شكل رقمي لتسمح لمسؤولي المؤسسة بمقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية، والمؤشر الحيد الذي يسمح بأن تكون عملية قياس الأداء فعالة وجيدة. كما أنها عبارة عن علاقة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات للمالية مرتبة لتكون دالة لقياس الأداء المالي عند نقطة زمنية معينة.¹

تطور مؤشرات تقييم الأداء المالي:

لقياس وإنشاء القيمة على مستوى المؤسسات والأوراق للمالية هناك العديد من المؤشرات تختلف بحسب طبيعة مكوناتها بحيث نجد مؤشرات محاسبية، مالية، مهجنة وبورصية؛ عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور مؤشرات إنشاء القيمة وتقييم الأداء المالي.



المصدر: بتصرف Pierre Vernimen، 'Finance d'entreprise', 6ème édition، France، 2005، p. 625.

الفرع الثالث: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

هناك عدد كبير من نسب التحليل المالي إلا أننا سوف نقتصر على ذكر أه والتي يتم تقسيمها إلى المجموعات التالية:

نسب السيولة؛ نسب الربحية المردودية

● نسب القيمة السوقية

أ- تعريف النسب المالية: هي علاقة كسرية بين قيمتين مركزييتين أو حسابين من الجداول النهائية المحاسبية للمؤسسة

(الميزانية، جدول حساب النتائج) وقد صنفت النسب حسب تقسيمات مختلفة حسب الوضعية المالية للمؤسسة.

دور النسب المالية: للنسب المالية معان مالية خاصة حسب نوع النسبة وكيفية تركيبها، كما أنها تعطي تفسيرات

لنتائج السياسات المالية

¹ محمد زرقون، نفيسة حجاج، دراسة قدرة مؤشرات الأداء املائي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم، (دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة 2010-2015)، المجلد (02) العدد (03)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 2018، ص 217.

المتخذة في المؤسسة، كما تسمح بمراقبة التطور المالي والاستغلالي للمؤسسة في حالة استعمالها استعمالاً عقلاً و موضوعياً.¹

نسب السيولة: وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الأجرية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة ويهتم بنسب السيولة كل من؛ مقرضو الأموال قصيرة الأجل (البنك) لأنها تعتمد على الالتزامات قصيرة الأجل. ويمكن تلخيص أهم نسب السيولة ومعانيها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أهم مؤشرات السيولة

النسبة	العلاقة	الدلالة المالية
نسبة صافي رأس امال العامل إلى إجمالي الأصول.	صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول	يقيس حجم النقدية المتاح والذي يمكن للمؤسسة اللجوء إليه
نسبة التداول	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	تشير إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل اعتماداً على أصولها المتداولة
نسبة النقدية	نقديات/ إجمالي الخصوم المتداولة	تهتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة وهي النقدية وعلاقتها بالتزامات المؤسسة قصيرة الأجل

المصدر: ناصر داد عدون ونواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 42

نسب الربحية: تشري هذه النسب إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة والرفع المالي وإدارة الأصول على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية ويمكن تلخيص أهمها في الجدول أدناه.²

¹ محمد زرقون، نفيسة حجاج، المرجع السابق، ص 217.

² ناصر داد عدون ونواصر محمد فتحي، المرجع السابق، ص 45.

الجدول رقم (02): مؤشر ربحية

النسبة	العلاقة	الدلالة المالية
هامش صافي الربح	الأرباح القابلة للتوزيع / المبيعات	تساعد على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية
معدل العائد على إجمالي الأصول	أرباح قابلة للتوزيع / إجمالي الأصول	تشير إلى نسبة الدخل المحقق على إجمالي الأصول المستثمرة
عدل العائد على حقوق الملكية	أرباح موزعة / أموال الملكية	تشير إلى نسبة الأرباح الموزعة لكل مساهم

المصدر: ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

نسب القيمة السوقية: متكن هذه المجموعة من المزج بين البيانات المالية والمحاسبية الخاصة بسوق الأوراق المالية. نلخص

أهمها في الجدول التالي: الجدول رقم (03) مؤشر القيمة السوقية

النسبة	العلاقة
سعر السهم إلى إيراداته	السعر السوقي للسهم / إيرادات السهم الواحد
التوزيعات إلى سعر السهم	توزيعات السهم / السعر السوقي للسهم
القيمة السوقية للسهم	السعر السوقي للسهم / القيمة الدفترية للسهم

المصدر: ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ثالثاً: معدلات المردودية تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة والعمليات الاقتصادية التي تقوم بها، وتعبّر عن قدرة وشاغل المؤسسة على تحقيق نتائج جي فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحقّقها¹

المؤسسة والوسائل المستخدمة ف ذلك، فقياسها يسمح بمعرفة كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها.

ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسيين للمردودة وهما:

المردودية الاقتصادية: تعرف على أنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحقّقها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها، أي تقيس مساهمة الاصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة

¹ نفس المرجع السابق، ص 38.

نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال. وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية.

المردودية المالية: حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد ارباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بأرباح، كما تمثل الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

الفرع الرابع: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي

شجع التطور الملحوظ في مقاييس الأداء المحاسبية التقليدية على ظهور مؤشرات حديثة في مجال قياس وتقييم الأداء أهمها:¹

القيمة الاقتصادية المضافة EVA، القيمة السوقية المضافة MVA، عائد التدفق النقدي على الاستثمار CFROI. القيمة الاقتصادية المضافة EVA:

في مطلع التسعينيات قدمت كل من شركة " Stern Stewart " و " Co " وهي إحدى الشركات الاستثنائية الأمريكية مقياسا جديدا للأداء يعتمد على القيمة يسمى بالقيمة الاقتصادية المضافة *Economico Valeur* Ade ميزته بعلمة تجارية *EVA R*.

وتعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها: القيمة المضافة من قبل المؤسسة أثناء ممارسة النشاط برأسمالها أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس امال بحيث ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية: تعبر عن الربح الفائض والمحقق خلال النشاط. القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة - مكافأة الأموال.

وينظر مقياس EVA إلى تكلفة رأس امال على أنها تكلفة كغيرها من التكاليف جيب تغطيتها للوصول إلى الأرباح الحقيقية والتي تمثل خلق القيمة ملالك المؤسسة.

القيمة السوقية المضافة MVA:

يعتبر مقياس EVA مقياسا داخليا خلق القيمة وبما أن السوق هو الحكم النهائي على جناح المؤسسة، فإن تحقيق المؤسسة لقيمة اقتصادية جيب أن يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة في القيمة السوقية لأصولها؛ لهذا فقد أطلق Stern Stewart على الزيادة في القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لرأسمال بالقيمة السوقية المضافة *Maret Valeur*

¹ محمد زرقون، نفيسة حجاج، المرجع السابق، ص218.

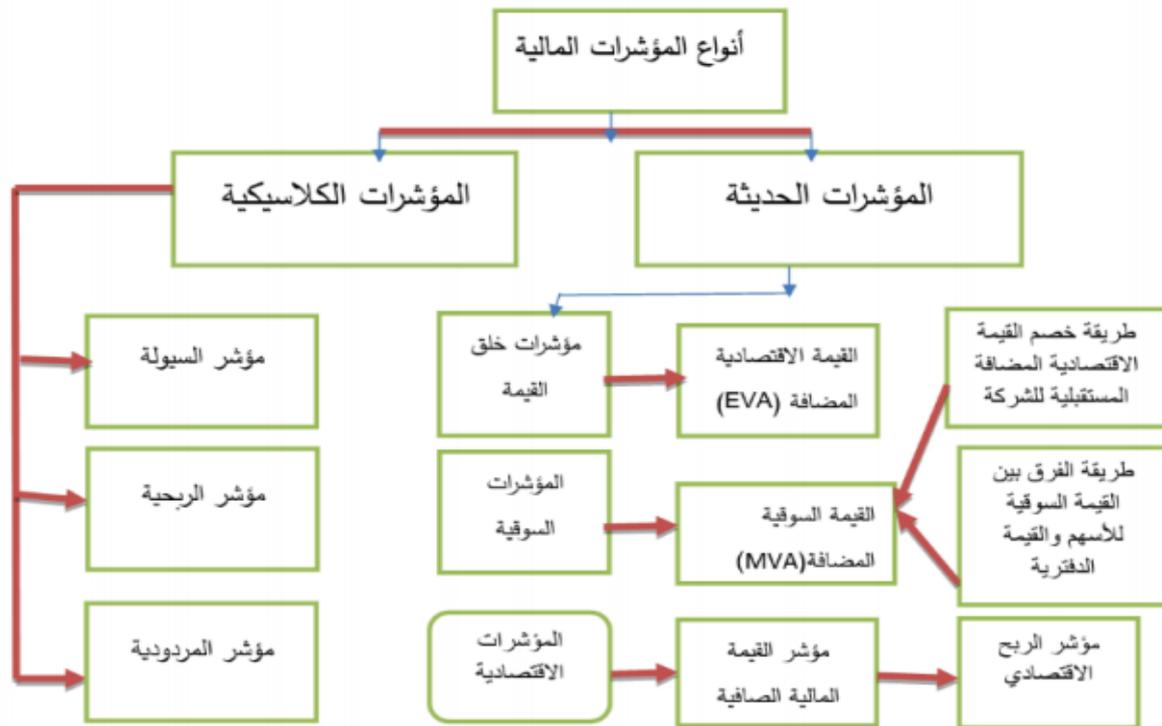
Ade وهي مؤشر يفسر تأثير التغير في النشاط الاقتصادي على القيمة السوقية كما يتيح ربط المعطيات المحاسبية بالقيمة السوقية. وتعطى القيمة السوقية المضافة بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية الإجمالية للمؤسسة - إجمالي رأس املال المستثمر على أساس القيمة الدفترية وهي تعد بمثابة مقياس جوهري خارجي يعتمد على السوق المالية ويلخص أداء المؤسسة ومقياسا لتعظيم ثروة محلة الأسهم.

مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار CFROI:

يعتمد أسلوب عائد التدفق النقدي على الاستثمار CFROI على تعديل العناصر التي من شأنا التأثير على القيمة مستقبلا، ويعطى عائد التدفق النقدي على الاستثمار بالعلاقة التالية: ويهتم عائد التدفق النقدي على الاستثمار بتحديد معدل العائد الذي يتوقعه المستثمر في الأجل الطويل ولهذا يعتبر CFROI أكثر دقة من مؤشر EVA. كما يستخدم مديري الاستثمارات ومحافظي الأوراق المالية هذا الأسلوب للتنبؤ بالأداء الاقتصادي وأسعار الأسهم في المستقبل.

الشكل رقم (02): أنواع المؤشرات المالية



المصدر: خنفر خيضر، بورنية مريم، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية،

جامعة بومرداس، ص 60.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنعرض في هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث التي تم رصدها و مراجعتها ضمن القراءات المسحية التي قمنا بها في مجال موضوع دراستنا، حيث اشتملت هذه الدراسات على متغيرات و أبعاد متنوعة في عرض منهجية معالجة الموضوع، وقد تم الاستفادة من معطياتها بما يخدم أهداف الدراسة، ولكن عند قيامنا بالبحث عن معلومات حول الموضوع محل الدراسة لم نوفق في الحصول على أية دراسة سابقة تصب في صلب الموضوع، بشكل مباشر وواضح، إلا أننا استعملنا بعض الدراسات عن المؤشرات المالية مع متغيرات أخرى والأداء المالي كذلك مع متغيرات أخرى، من أجل استخلاص بعض الأفكار لأثرها موضوع عملنا، حيث سنخصص المطلب الأول إلى الدراسات باللغة العربية و المطلب الثاني إلى الدراسات باللغة الأجنبية، المطلب الثالث إلى المقارنة بين الدراسات السابقة وفيما يلي عرض لهذه الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

المطلب الأول: الدراسات العربية

1-دراسة داودي عبد السلام، 2018-2019، دراسة تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة: المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بورقة(2016-2018)، مدكرة لاستكمال متطلبات الماجستير الأكاديمي قسم المالية ومحاسبة جامعة غرداية.

وكانت إشكالياتها: ماهي آليات تقييم الأداء المالي المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بورقة(2016-2018)؟

حيث هدف الدراسة إلى آليات وطرق تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلصت الدراسة إلى أن الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي في عملية التقييم الأداء لها أهمية بالغة للمؤسسة من خلال القياس التوازن المالي، مدى قدرتها على توليد النفقات النقدية وكذا اعتماد عليها من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، ومن خلالها تم التوصل أن الوضعية المالية لهذه المؤسسة غير مستقرة من حيث الأداء خاصة في 2016-2018 وهذا له تأثير مباشر على سيولة والمردودية المالية والاقتصادية المحقق عكس 2017 أدائها كان إيجابي وهذا راجع للاعتمادها على إعانة المالية.

2-دراسة صالح عبد الرحمان (2018-2019)، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز -وحدة ورقلة - خلال الفترة (2016-2018)، مدكرة لاستكمال متطلبات الماجستير الأكاديمي قسم المالية ومحاسبة جامعة غرداية.

وكانت إشكالياتها: ما مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة بورقة(2016-2018)؟

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر تسير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال البحث في العلاقة بين الخزينة والأداء المالي في المؤسسة من الجانب النظري وضعية المؤسسة لشركة سونلغاز. والتتائج المتوصل إليها أن المؤسسة تتمتع بالأداء مالي يتماشى مع المركز المالي لها الشركة تتمتع بالاحتكار التام لمختلف نشاطاتها لكن يجب على المؤسسة إعطاء الأهمية البالغة للخزينة تفاديا للوقوع في العجز

3-دراسة بن ساحة مصطفى، حميدات حمزة، (2018-2019)، دور استخدام الأدوات لتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة اتصالات الجزائر-ورقلة مذكرة لاستكمال متطلبات الماستر الأكاديمي قسم المالية ومحاسبة جامعة غرداية.

وكانت الاشكالية على الشكل التالي ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي؟

وكان نتائجها كما يلي:

* من خلال النتيجة المحققة لرأس المال العامل نلاحظ أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في التوازن المالي للمؤسسة

* أن احتياج في رأس المال العامل موجب في كل السنوات محل الدراسة، ويدل ذلك على أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد التمويل فهي بحاجة الى وسائل وموارد مالية اخرى.

* الخزينة في كل السنوات محل الدراسة موجبة وهذا يعني أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة

4-محمد زركون، نفيسة حجاج، (2018)، بعنوان: دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم "دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010-2015)"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (02)، العدد (03).

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو اختبار قدرة المؤشرات التقليدية المحاسبية للأداء المالي بالمقارنة مع المؤشرات الحديثة للأداء المالي في تفسير عوائد الأسهم، وذلك من أجل إيجاد أي المؤشرات أقرب تفسيرا لعوائد الأسهم. حيث شملت عينة الدراسة 30 شركة مدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية للفترة (2010-2015)، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، وكذا اختبارات الاسترجارية واختبار BDS الاختبار الكفاءة عند المستوى الضعيف.

خلصت الدراسة إلى وجود عالقة طردية موجبة بين جميع مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة المدروسة وبين عوائد الأسهم ما عدى المؤشر الحديث القيمة الاقتصادية المضافة، كما أظهرت نتائج الدراسة تفوق المؤشرات التقليدية في

تفسير عوائد الأسهم حيث بلغت نسبة التفسير 44.6 في المائة، بالمقارنة مع المؤشرات الحديثة التي لم تتجاوز نسبة التفسير 30 في المائة لعوائد الأسهم، كما توصلت الدراسة إلى أن بورصة قطر غير كفئة عند المستوى الضعيف.

5-دراسة محمد أحمد الحوراني، (2018)، بعنوان: "القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كمعيار لتقييم الأداء المالي - دراسة مقارنة-رسالة ماجستير، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية التقليدية كمعيار لتقييم الأداء المالي، ومعرفة أيهما أكثر قدرة في تفسير التغير بالقيم السوقية للأسهم، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق هذه الدراسة على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان حيث تمثلت عينة الدراسة بـ 63 شركة صناعية و58 شركة خدمية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها إمكانية استخدام مجموعة من المؤشرات المالية وذلك لتفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم في الشركات الخدمية والصناعية المدرجة في بورصة عمان، و لم يكن لجميع المتغيرات الممثلة للمؤشرات المالية التقليدية نفس القدرة على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، بل كان هناك تفاوت في فيما بين هذه المؤشرات في تفسير التغير في القيمة السوقية، حيث كانت أكثر المتغيرات تأثيراً على التغير في القيمة السوقية هي (القيمة الدفترية للأسهم، ثم تلتها التوزيعات النقدية، ثم عائد السهم الواحد، ثم نسبة المديونية)، أما فيما يتعلق بكل من المتغيرات المتمثلة بكل من (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة) فكانت ضعيفة ولم يكن لها قدرة تفسيرية عالية، كما أظهرت النتائج إمكانية استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم في الشركات الخدمية والصناعية المدرجة في بورصة عمان، كما تبين أن المؤشرات المالية التقليدية أكثر قدرة من معيار القيمة الاقتصادية المضافة على تفسير التغير في القيم السوقية للأسهم في الشركات الخدمية والصناعية المدرجة في بورصة عمان.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

6-ABDI DUFERA, FINANCIAL PERFORMANCE EVALUATION, (A Case Sud of Wash International Bank (AIB)), A Resarci Project subite to the Collège of Business and Economiques, ,Département of Accounting and Finance Mekele Université, for the partial Fulfillment of the Degrée of Master of Science in Finance and Investîmes , Mekele, Ethiopia,2010.

(تقييم الأداء المالي، (دراسة حالة لبنك Wash الدولي (AIB)، مشروع بحث مقدم إلى قسم المحاسبة والمالية،

كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة ميكائيل، من أجل الإيفاء الجزئي لدرجة ماجستير العلوم في التمويل والاستثمار، ميكائيل، إثيوبيا، 2010).

أجريت هذه الدراسة بعنوان "تقييم الأداء المالي: دراسة حالة لبنك أوّاش الدولي (AIB) ش.م.ل.». كان هدفه الرئيسي هو المقارنة والفحص التجريبي لأداء أول بنك تجاري خاص في إثيوبيا، أي بنك أوّاش الدولي (AIB) بالمقارنة مع متوسط الصناعة فيما يتعلق بالسيولة؛ الربحية مخاطر الائتمان والملاءة والكفاءة للفترة 2003-2009. كانت هذه الدراسة تستخدم النسب (15 في المجموع) مثل العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ونسبة مصروفات الربح (PER)، والعائد على الإيداع (ROD)، وصافي هامش الفائدة (NIM)، والقرض إلى الإيداع النسبة (LDR)، نسبة النقد إلى الودائع (CDR) نسبة القرض إلى الأصول (LAR)، نسبة الدين إلى حقوق الملكية (DER)، نسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DTAR)؛ مضاعف حقوق الملكية (EM)، والقروض المتعثرة لإجمالي القروض، واستخدام الأصول (AU)، ونسبة الدخل إلى المصروفات (IER) وكفاءة التشغيل (OE).

وجدت هذه الدراسة أن جميع نتائج مقاييس الربحية تذهب لصالح متوسط الصناعة. وتشير النتائج إلى أن بنك أوّاش الدولي كان أقل ربحية من متوسط الصناعة. ومع ذلك، كان AIB يتحسن باستمرار ويؤدي بشكل أفضل في تحقيق عوائد جيدة على الاستثمار (الأصول)، وإرضاء مساهمهم من خلال تقديم عوائد تنافسية أو حتى أفضل، وتحقيق عوائد جيدة لودائع العملاء وكذلك إدارة مصاريفهم التشغيلية على مدار السنوات حتى عام 2007. فصاعداً، بدأت ربحية البنك في الانخفاض. إلى جانب ذلك، يكشف تحليل شامل لجميع تدابير السيولة والكفاءة والمخاطر والملاءة المالية أن بنك AIB كان أقل سيولة وكفاءة في استخدام الأصول وتوليد الدخل وإدارة نفقاته وأقل مخاطرة وأكثر قدرة على الوفاء من متوسط الصناعة. ومع ذلك، تظهر النتائج أيضاً أن بنك AIB يتحسن العمل الإضافي بشكل كبير في تدابير السيولة والكفاءة والمخاطر والملاءة خلال الفترة قيد الدراسة.

7-Seyed Mohammad Javari, Ali Mohammad Gambaro : Financial Performance Evaluation of the Gas Distribution Companies of National Iranian Gas Company, Department of Accounting and Finance, Tehran Faculty of Petroleum, Petroleum University of Technology, Iran, 2018.

(تقييم الأداء المالي لشركات توزيع الغاز التابعة لشركة الغاز الإيرانية الوطنية، قسم المحاسبة والمالية، كلية البترول بطهران، جامعة البترول للتكنولوجيا، إيران، 2018).

الغرض من هذه الدراسة هو تقييم الأداء المالي لـ 31 شركة توزيع غاز إقليمية كشركات تابعة لشركة الغاز الوطنية الإيرانية (NIGC). تحقيقاً لهذه الغاية، حددنا مؤشرات الأداء المالي وفقاً لمتطلبات NIGC من خلال مراجعة الأسس

النظرية والمقابلات مع عدد من الخبراء الماليين والتخطيطيين ومن ثم ترتيبها حسب الأولوية باستخدام طريقة التسلسل الهرمي التحليلي (AHP). تندرج هذه المؤشرات في أربع مجموعات من معايير السيولة وهيكل رأس المال والربحية والنشاط. بعد ذلك، تم تحليل المؤشرات الموزونة باستخدام تقنية TOPSIS وبمساعدة برنامج Expert-Choice (EC))، وتم توفير الترتيب النهائي للشركات. أظهرت النتائج، بناءً على المعايير المحددة، أن أداء شركات الغاز الإقليمية في هرمزتان ويزد والمركزي وكرمانياه كان مؤاتياً، كما كان أداء شركات الغاز في إيلام ومازن دران وشهر محل وباختياري وزنجان ضعيفاً في الأداء المالي. استعراض الشركات الأخرى في السنوات الثلاث. وأخيراً، تم تقديم بعض الاقتراحات في هذا الصدد.

6-Inta Kotare, Irina Kuzmina-Merlino, ASSESSMENT OF FINANCIAL INDICATORS FOR EVALUATION OF BUSINESS PERFORMANCE, Riga International School of Economics and Business Administration, Latvia, EUROPEAN INTEGRATION STUDIES. No 6, 2012.

(إنتاج كوتان ، إيرينا كوزمينا مير لينو ، تقييم المؤشرات المالية لتقييم أداء الأعمال ، مدرسة ريغا الدولية للاقتصاد وإدارة الأعمال ، لاتفيا ، دراسات التكامل الأوروبية. رقم 6، 2012.)

الهدف من الورقة هو تقديم توصيات بشأن تطوير نظام المؤشرات المالية على أساس دراسة المنشورات العلمية وتعميمها، وتحليل الممارسات اللاتفية في مجال أداء الشركة، والتي يمكن لأصحاب المشاريع الصغيرة في لاتفيا التقدم بنجاح لتقييم المركز المالي للشركة. من أجل الوصول إلى الهدف من البحث، تم طرح المهام التالية: التحقق من جوهر المؤشرات المالية والنسب المالية، وإظهار دورها في أداء الشركة. تقديم تقييم نقدي لنهج تقييم المؤشرات المالية المستخدم في لاتفيا لتقييم أداء الأعمال. لوضع توصيات لتصميم نظام مؤشرات مالية لتقييم أداء الأعمال التجارية لشركة صغيرة وتنفيذه العملي. تم استخدام الأساليب التالية في البحث: التحليل المنطقي، تركيب الإعلان، تحليل المحتوى، والطريقة الأحادية.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة

أجريت هذه الدراسات خلال الفترة (من 2010 إلى 2019) في بيئات مختلفة عن بعضها البعض بيئات محلية بيئات أجنبية إضافة إلى أنها أجريت في منظمات مختلفة.

فانقسمت هذه الدراسات إلى (5) دراسات عربية و(3) دراسات أجنبية وفي الجدول التالي نبين الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: الجدول رقم (04) مقارنة بين الدراسات السابقة

الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
دراسة داودي عبد السلام	المنهج الوصفي التحليلي	- مذكرة لنيل شهادة الماستر -تناولت دراسة تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. -تمت على مستوى المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بورقة/ -تمت في سنة 2018-2019
دراسة صالح عبد الرحمان	-استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.	-مذكرة لنيل شهادة الماستر -تناولت أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. -تمت على مستوى المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز -وحدة ورقلة- -تمت في سنة 2018-2019.
دراسة بن ساحة مصطفى، حميدات حمزة	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	- مذكرة لنيل شهادة الماستر -تناولت دور استخدام الأدوات لتحليل المالي في تقييم الأداء المالي. -تمت الدراسة على مستوى اتصالات الجزائر -تمت الدراسة في سنة 2018-2019.
دراسة محمد زركون، نفيسة حجاج	استخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، وكذا اختبارات الاسترجارية واختبار BDS الاختبار الكفاءة عند	- لأطروحة دكتوراه -تناولت دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم. -تمت الدراسة الشركات المدرجة في بورصة قطر

<p>-تمت الدراسة سنة 2018.</p>	<p>المستوى الضعيف</p>	
<p>- رسالة ماجستير -تناولت القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كمعيار لتقييم الأداء المالي -تمت الدراسة على مستوى جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن -تمت الدراسة سنة 2018.</p>	<p>بتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>دراسة محمد أحمد الخوراني</p>
<p>- رسالة ماجستير باللغة الإنجليزية -تناولت تقييم الأداء المالي -تمت الدراسة على مستوى البنك Wash الدولي -تمت الدراسة سنة 2010.</p>	<p>تم الاعتماد على منهج المقارنة والمنهج التجريبي والمنهج الوصفي</p>	<p>ABDI DUFERA</p>
<p>-مقال بمجلة علمية باللغة الإنجليزية. -تناولت الدراسة تقييم الأداء المالي لشركات توزيع الغاز. -أجريت الدراسة على مستوى الشركات توزيع الغاز التابعة لشركة الغاز الإيرانية الوطنية. -تمت الدراسة سنة 2018.</p>	<p>تم الاعتماد على منهج المقارنة والمنهج التجريبي والمنهج الوصفي.</p>	<p>Syed Mohammad Javari, Ali Mohammad Gambaro</p>
<p>-مقال بمجلة علمية -تناولت الدراسة تقييم المؤشرات المالية لتقييم أداء الأعمال -تمت الدراسة على مستوى مدرسة ريغا الدولية للاقتصاد وإدارة الأعمال بأوروبا -تمت الدراسة سنة 2012.</p>	<p>تم الاعتماد على المنهج الوصفي</p>	<p>Into Kotare, Irina Kuzmina- Merlino</p>

المصدر: من إعداد الطالب من الدارسات السابقة

بناءات على ما سبق نرى أنه من الأهمية الإشارة إلى النقاط التالية:

- ندرة الدراسات التي تربط المتغيرين مع بعض.

- أغلب الدراسات ركزت على المؤشرات المالية وغير المالية وعلاقتها بمتغيرات أخرى. وأيضاً تقييم الأداء المالي وربطها بمتغيرات أخرى.

- الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت المؤشرات المالية وغير المالية والأداء المالي والاستفادة منهم في تحديد مفاهيم المؤشرات المالية وغير المالية وتقييم الأداء المالي.

- تحديد منهج الدراسة وتصميم أداة الدراسة من خلال الاطلاع على الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة واختبار فرضيات والاستفادة من مناقشة وتحليل نتائج الأدوات القياس المناسبة وتحديد الاساليب الاحصائية المناسبة لتحليل البيانات.

- ولذا جاءت هذه الدراسة الحالية لتظفي بضلالها منظوراً مختلفاً لإظهار الجانب العملي لمتغيرين رئيسين يعدان من أهم المواضيع في دراسة مالية المؤسسة, وتعد استكمالاً لمسيرة البحث في الداء المالي والمؤشرات المالية

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تقديم الأداء المالي يعتبر أهم المصدر المعتمد عليها المعلومات المحاسبية في فهي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية التي يرون جميع الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية بمعلومات ذات قيمة تؤثر على متخذي القرار، وتنوع هذه السنوات وتعد الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية أهم ما يجعلها مفيدة وذات أهمية المستخدميها وأهم هذه الخصائص الملائمة والموثوقية.

وإن تعددت المؤشرات المالية وغير المالية إلا أن القوائم المالية تبقى من أهمها، حيث تم تغير شكل القوائم المالية مع إضافة قوائم جديدة لم تكن موجودة على قائمة تدفقات الخزينة لتصبح معلومات المحاسبية أكثر منها مالية هذا الشيء الذي سهل من عملية تقييم الأداء المالي حيث أصبحت الميزانيات مالية دون إجراء التغيرات وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء التي أصبحت محل اهتمام المهنيين لجعلها أكثر فائدة ولعل المعايير المحلية والدولية أعطت أهمية أكثر للمعلومة المحاسبية ولا تزال هناك دراست لتطويرها وإصدار قوائم مالية تعبر عن الأداء المالي للمؤسسات سنحاول في الفصل الموالي تعمق في دور المعلومة المحاسبية في تقييم أداء المالي للمؤسسة في الدراسة الميدانية في أرض الواقع لتسليط الضوء على دراستنا.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لمؤسسة توزيع
الكهرباء والغاز "سونلغاز" وحدة
غرداية

تمهيد:

انطلاقاً من الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة التي تطرقنا إليها في الفصل الأول حيث حوّلنا إلى دور التي تلعبه المؤشرات المالية والغير المالية في تقديم الأداء المالي من خلال معرفة صورة الحقيقة للقوائم المالية من خلال التطرق إلى أداء المالي للمؤسسة وفي هذا الصدد نحاول إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات الخزينة لتلات سنوات الأخيرة من 2016 إلى 2018 وعليه يتم تحديد دور الأداء المالي وسنقوم في هذا الفصل شركة توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز" وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة المستخدمة

المبحث الثاني: عرض المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة وأدوات المستعملة

تعتبر شركة سونلغاز الشركة الوطنية الوحيدة في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز على المستوى الوطني بدون منازع، حيث أنها تتكون من ثلاثة (03) فروع: فرع إنتاج، فرع نقل، فرع توزيع، ولكل فرع له فروع ومديريات ثانوية تابعة له، فبالنسبة لفرع التوزيع يحتوي على عدة مديريات موزعة على مستوى التراب الوطني، منها مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية، التي هي محل دراستنا.¹

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن شركة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية

الفرع الاول: نشأة شركة توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز".

تعتبر النشأة الحقيقية لنشأة وتأسيس مجمع سونلغاز بالجزائر المرسوم التنفيذي رقم 6959 المؤرخ في يوم 26 جولية 1969م الصادر في الجريدة الرسمية «»، وقد حدد المرسوم لها مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد إن احتكار إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة. كما أن احتكار لتسويق الغاز الطبيعي داخل التراب الوطني لجميع أصناف الزبائن تطلب منها إنجاز وتسيير قنوات النقل وتوزيع الكهرباء والغاز على المستوى لوطني.

وبناء على الطلب المتزايد على خدمات المؤسسة قامت في سنة 1973م بإعادة تشكيل البنية التحتية لقواعدها ومركباتها لتقفز الطاقة الإنتاجية للمؤسسة من 624 ميغاواط سنة 1969م إلى 1200 ميغاواط سنة 1974م، بفضل المركز الحرارية المتواجدة في كل من عنابة، وهران، بالإضافة إلى المولدات الغازية المتواجدة في الجزائر، أرزيو، حاسي مسعود، تقرة، مستعملة بذلك خطوطا لنقل ما يزيد طولها عن 850 كلم للضغط المتوسط والمنخفض.

في سنة 1678 طورت المؤسسة خدماتها لتحقيق أهداف المخطط الوطني المتعلق بإعداد تهيئة الكهرباء بغية تلبية الحاجيات حوالي 1200000 مشترك واستحدثت خطوطا جديدة لتغطية الطلب المتزايد.

وفي سنة 1983م وضمن برنامج إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية لم تفلت سونلغاز هي الأخرى من إعادة

الهيكلة لتتمخض عنها ستة مؤسسات فرعية وهي:

أشغال الكهرباء (KAHRIF)

تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية (KAHRAKIB)

إنجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز (KANAGHAZ)

¹ المرسوم التنفيذي رقم 6959 المؤرخ في يوم 26 جولية 1969م الصادر في الجريدة الرسمية

أعمال الهندسة المدنية (INERGA)

التركيب الصناعي (ETTERKIB)

صناعة عدادات الكهرباء وآلات القياس والرقابة (AMC)

تعتبر سونلغاز مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحتكر لحساب الدولة النشاطات التالية:

إنتاج ونقل الكهرباء. (مجمع صناعي) وحدة (société de plancton) spa

نقل الكهرباء ال منتجة GRTE

نقل الغاز GRTG

توزيع الكهرباء والغاز SD

الفرع الثاني: تأسيس مديرية توزيع الكهرباء الغاز بغرداية

تأسست المديرية للتوزيع بمقتضى القرار رقم 478 المعد من طرف المديرية العامة المؤرخ في 16 ماي 2005م المتضمن

إنشاء مديريات جهوية للتوزيع الكهرباء والغاز التابعة لفروع التوزيع الخاصة:¹

(شركة توزيع ال جزائر SDA – شركة توزيع ال وسط SDC – شركة توزيع الغرب SDO – شركة توزيع ال

شرق SDE) التي تأسست بمقتضى القرار رقم 463 المؤرخ في 27 جوان 2004.

كانت تنتمي المديرية لتوزيع الكهرباء والغاز بغرداية إلى شركة توزيع الوسط – البلدية – SDC التي تضم هذه الأخيرة

ولايات الوسط التالية (ولاية البلدية، تيزي وزوو، المدية، الأغواط، ورقلة، الجلفة، تمنراست، الوادي، بسكرة وإيليزي). اما

التقسيم الجديد لفروع الشركة لعام 2017 فقد تم جمع جميع المديريات الجهوية على المستوى الوطني في الشركة الجزائرية

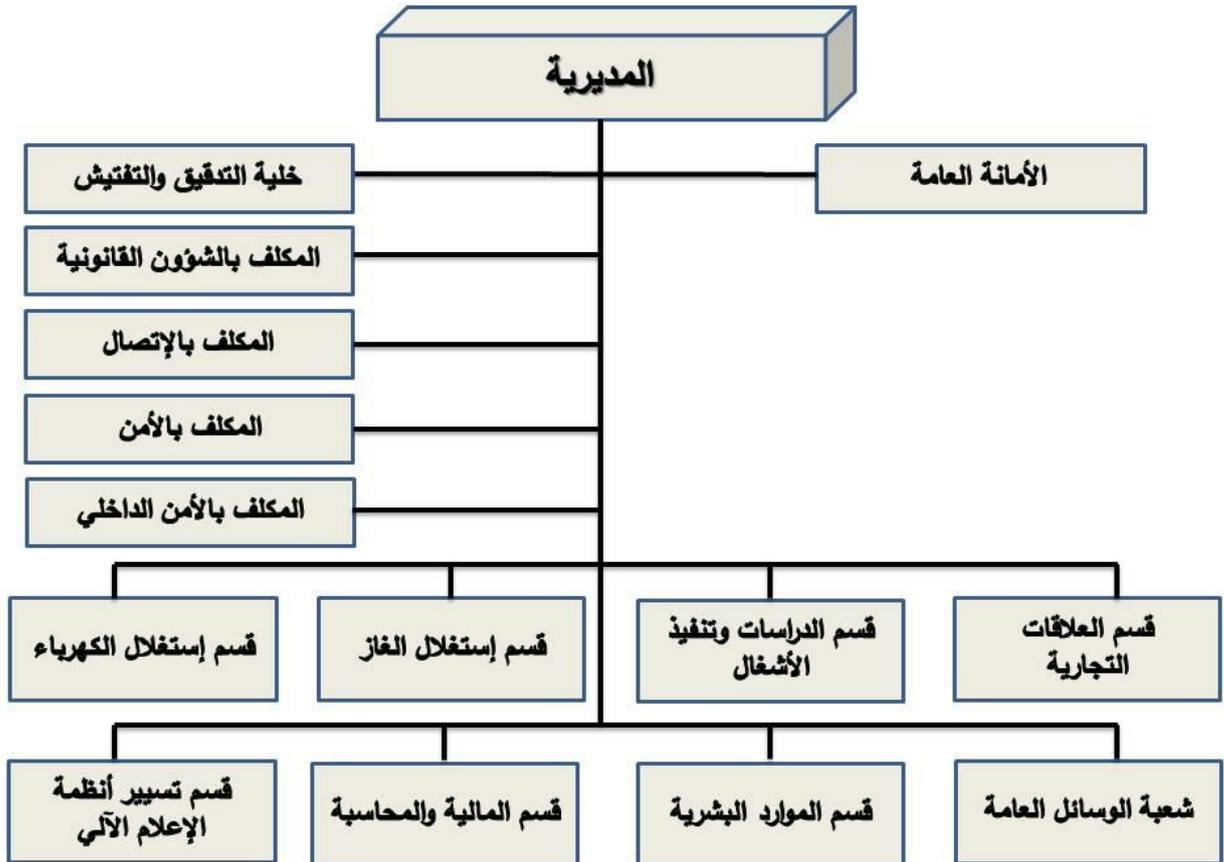
لتوزيع الكهرباء حيث ان مديرية التوزيع الكهرباء والغاز بغرداية تنطوي تحت هذه الشركة.

¹القرار رقم 478 المعد من طرف المديرية العامة المؤرخ في 16 ماي 2005م المتضمن إنشاء مديريات جهوية للتوزيع الكهرباء والغاز

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي واهم دوائر وأقسام مديرية توزيع الكهرباء والغاز -غرداية

الفرع الاول: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية

الشكل رقم (03) الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

الفرع الثاني: أهم الدوائر والأقسام

مكتب المدير

سكرتيرة المديرية.

القسم التقني للكهرباء.

قسم الشؤون القانونية.

الأمن الداخلي للمؤسسة.

قسم الموارد البشرية.

قسم الدراسات التنفيذية لأعمال الكهرباء والغاز.

قسم التخطيط للكهرباء والغاز.

قسم الاستغلال والأنظمة المعلوماتية.

المكلف بالاتصال.

القسم التقني للغاز.

قسم العلاقات التجارية.

قسم المالية والمحاسبة.

خلية التدقيق والتفتيش.

قسم الإدارة والصفقات.

قسم الشؤون العامة.

وتتلخص مهام المديرية بما يلي:

المساهمة في سير سياسة المديرية العامة للتوزيع وسط مجال: الخدمات المقدمة، تعظيم المبيعات، تحصيل

الديون.

تطبيق السياسة التجارية للشركة على أكمل وجه.

توفير كل الشروط الملائمة للتكفل بطلبات الزبائن في المواعيد المحددة وبالتكاليف المحددة أيضا وإرشادهم

وتوعيتهم.

ضمان التسيير المحكم لشبكات الكهرباء والغاز وتطويرها ومختلف عمليات الصيانة بها.

وضع برامج الأشغال وضمان تنفيذها.

تسيير الموارد البشرية وتوفيرهم بكل الإمكانيات المادية الضرورية لسير مهامهم.
ضمان أمن الأشخاص والممتلكات التي لها علاقة بالتوزيع وتوعية المواطنين بالقواعد الأمنية الضرورية.
ضمان أحسن تمثيل للشركة على المستوى المحلي.

المطلب الثالث: دراسة مختلف الأقسام المديرية:

الفرع الأول: قسم استغلال الكهرباء (D.T.E)

وينقسم إلى عدة مصالح: المصلحة التقنية للكهرباء، مصلحة الصيانة، مصلحة المراقبة واستغلال الكهرباء، مصلحة تطوير الشبكة، مصلحة أشغال sous tension، مصلحة التحكم في الشبكة عن طريق وسائل الاتصال المختلفة (télé conduite).

ويهتم هذا القسم بما يلي:

إعداد برامج ومقاسات التوتر المنخفض والمتوسط ومتابعتها.

إعداد برامج صيانة الشبكة الكهربائية ومتابعتها.

تحليل المعطيات الإحصائية وتحديث الخرائط الخاصة بالشبكة.

ضمان تسيير المحولات.

إعداد برنامج التجهيز السنوي وعلى المدى القصير.

التدخل في حالة وجود عطب أو خطر في الشبكة وإصلاحه.

متابعة المصالح التقنية للكهرباء التابعة لهل مثل: غرداية، متليلي، بنورة، القرارة وبريان، المنيعه،

تسيير العدادات وإصلاحها.

استقبال تدخلات المواطنين في حالة وجود عطب ما واتخاذ الإجراءات اللازمة.

الفرع الثاني: قسم استغلال الغاز (D.T.G)

ويتكون هذا القسم من عدة مصالح هي: المصلحة التقنية للغاز، مصلحة صيانة الغاز، مصلحة المراقبة

واستغلال الغاز، مصلحة تطوير الشبكة

ويهتم هذا القسم بما يلي:

ضمان تسيير الشبكة الغازية ومراقبتها وتطويرها وإعداد برامج الصيانة.

متابعة المقاسات دوريا وتحليل الأخطار.

تسيير العتاد الغازي على مستوى المديرية.

إعداد وتحليل المعطيات الإحصائية اللازمة ووضع مخططات الحماية العامة وتحليل النتائج.

إعداد مخططات قنوات الغاز وتحديثها.

إعداد برنامج عملية البحث عن الأعتاب وتفعيلها.

ضمان إصلاح كل الأعتاب سواء الناتجة عن عملية البحث أو إبلاغ المواطنين عنها.

ضمان صيانة كل العدادات والعتاد خاصة عتاد البحث عن التسربات الغازية.

الفرع الثالث: قسم الدراسات وتنفيذ أشغال الكهرباء والغاز (DEET):

يتكون هذا القسم من: مصلحة الدراسات وأشغال الغاز، تسيير الاستثمارات، مصلحة الدراسات وأشغال

الكهرباء، شعبة تسيير برامج الدولة ويقوم هذا القسم بما يلي:

وضع برنامج إنجاز الأشغال والتحكم فيها.

دراسة طلبات الزبائن سواء ضمن برنامج توصيل الزبائن الجدد RCN أو الكهرباء الريفية أو التوزيع

العمومي للغاز.

جمع الملفات التقنية للأشغال المبرمجة للإنجاز.

تنظيم فتح الورشات للمؤسسات المنجزة ومراقبتها من حيث النوعية والآجال طبقا لمخطط الإنجاز.

المصادقة على الكشوف الكمية وإنجاز تقارير الأشغال.

تسيير الاعتمادات المالية الموجهة للمديرية من الجانب التقني.

استقبال وتقييد كل فواتير المؤسسات.

وضع برامج الاستثمار على المدى القصير والمتوسط طبقا لتوجيهات المديرية المركزية وبالتنسيق مع المصالح

التقنية.

الحرص على استعمال التقنيات والعتاد الحديث في الإنجاز.

الفرع الرابع: قسم العلاقات التجارية (D.R.C):

يتكون هذا القسم من: الوكالات التجارية، مصلحة تنمية المبيعات، مصلحة التقنيات التجارية، مصلحة

التغطية والتحصيل، مصلحة الحسابات الكبرى (الضغط العالي والتوتر العالي والضغط المتوسط والتوتر المتوسط)،

ويقوم هذا القسم بضمان مهام المجالات التالية:

احترام إجراءات توصيل الزبائن الجدد وأشغال الخدمات ال معاوضة TPR بما في ذلك عقود الأشغال وطلبات الزبائن إلى غاية وضعهم بالخدمة.

إعداد عقود المشتركين من التوتر والضغط المتوسطين والمنخفضين ومطابقتهم.

تسيير المشتركين ذوي التوتر والضغط المنخفضين من خلال عملية التعداد والفوترة والتحصيل.

تسيير حسابات الزبائن بما ذلك الجرد.

إعداد وتسيير الفوترة على أساس المذكرات FSM.

فوترة مختلف الخدمات.

القيام بتحريات حول الزبائن.

اقتراح خدمات مقدمة جديدة للزبائن.

إعداد فواتير الإيصالات الخاصة بتوصيل الزبائن الجدد.

إعداد الميزانية النهائية.

متابعة وتحليل ديون الزبائن حساب بحساب.

التدخل في إعداد بعض دراسات الشبكات.

احترام رزنامة التعداد ونوعية التعداد ومتابعته دوريا.

القطع والوضع بالخدمة للعدادات.

التدخل في حالة حدوث عطب خاص بالعداد.

الفرع الخامس: قسم الإدارة والصفقات (D.A.M):

يتكون هذا القسم من المصالح التالية: مصلحة الاستثمار وتسيير المنشآت، مصلحة الاستثمار وتسيير برنامج الذاتي والذاتي، مصلحة الاستثمار وتسيير برنامج الدولة ومن بين مهامه:

طرح الصفقات المتعلقة ببرامج الاستثمار الخاصة بالشركة او ببرامج الدولة

اعداد الصفقات (commande /marche)

تحرير الامر بتحصيل الفواتير للمؤسسات

تنسيق بين قسم الدراسات التنفيذية للكهرباء والغاز وقسم المالية والمحاسبة

تحرير الاعتذارات عند تأخر انجاز المشاريع استقبال فواتير المؤسسات المنجزة للأشغال

المبحث الثاني: عرض المعلومات المحاسبية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ومناقشتها

للتعمق أكثر في دراسة العينة ولإجابة على الإشكالية والفرضيات واستخلاص النتائج قمنا بدراسة ميدانية تطبيقية، قصد معرفة تقييم الأداء المالي في الوسط الاقتصادي لدى سنتطرق الدراسة الميدانية من خلال المنهج، وتقديم العينة

المطلب الأول: طريقة معالجة الأداء المالي وفق المؤشرات المالية والغير المالية

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

ينقسم موضوع الدراسة إلى متغيرين أساسيين يتمثل المتغيرين:

من خلال دراستنا بالنسبة: للمعلومة المحاسبية متغير مستقل متغير كمي يتطلب لقياسه من خلال بيانات المحاسبية مثله في القوائم المالية لمؤسسة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز وحدة غرداية

بالنسبة: للأداء المالي عبارة عن متغير تابع عبارة عن متغير تابع في هذه الدراسة متغير نوعي

الفرع الثاني: الأدوات المستعملة في جمع المعلومات

1. **المقابلة الشخصية:** تم الاعتماد هذه الدراسة إلى استخدام المقابلة الشخصية مع أفراد المجتمع وبالأخص مصلحة الميزانيات على معلومات دقيقة كما ساعدنا أسلوب المقابلة على أخذ صورة واضحة على طريق سير عمل الشركة وحتى يتسنى لنا النتائج بشكل دقيق ومفصل
2. **الملاحظة:** قصد الاطلاع عن ملفات المؤسسة المتمثلة في الميزانية المحاسبية، جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة الخاصة بالمؤسسة (2015-2018)
3. **مؤشرات التحليل:** بعد جمع المعلومات اللازمة والكافية الخاص بالمؤسسة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز نسب الأداء، السيولة الخ
4. **البرامج المستعملة:** اعتمدنا على برنامج EXCEL لحساب المجاميع كليا والنسبة المالية ومؤشرات المالية.

المطلب الثاني: تحليل معلومات المؤشرات المالية للمؤسسة لتوزيع الكهرباء والغاز للفترة (2016-2018)

إن الهدف من دراستنا هذه تتمحور حول الوضعية المالية باستخدام مؤشرات المباشرة والغير المباشرة للتحليل أداء المالي لمعرفة كيف تساهم بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز وحدة غرداية لذلك قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فروع

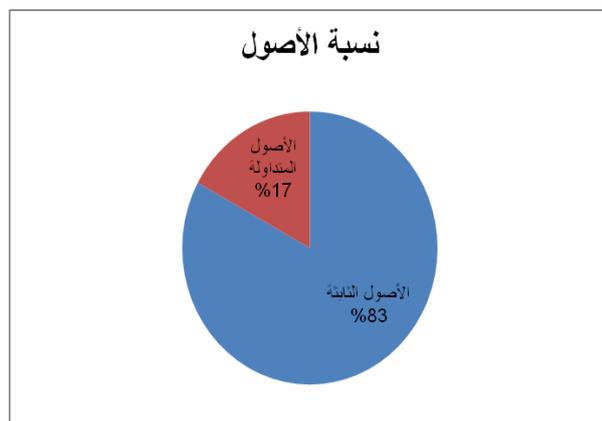
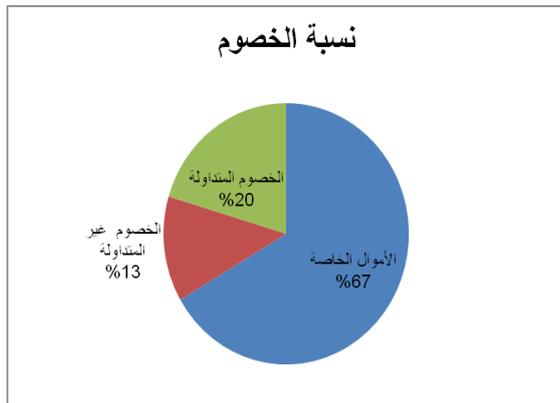
الفرع الأول: عرض وتحليل الميزانية المحاسبية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للفترة (2015-2018)

1. عرض الميزانيات المختصرة (2016-2018)

الجدول (5): ميزانية المختصرة لسنة: 2016

النسبة %	المبلغ	الخصوم	النسبة %	المبالغ	الأصول
67%	11224748564	الأموال الخاصة	83%	14584816840	الأصول الثابتة
13%	2196306662	الخصوم غير المتداولة	17%	2993052029	الأصول المتداولة
20%	3436813624	الخصوم المتداولة	100%	17577868869	المجموع
100	17577868869	المجموع			

الشكل (04): الميزانية المختصرة ل سنة 2016

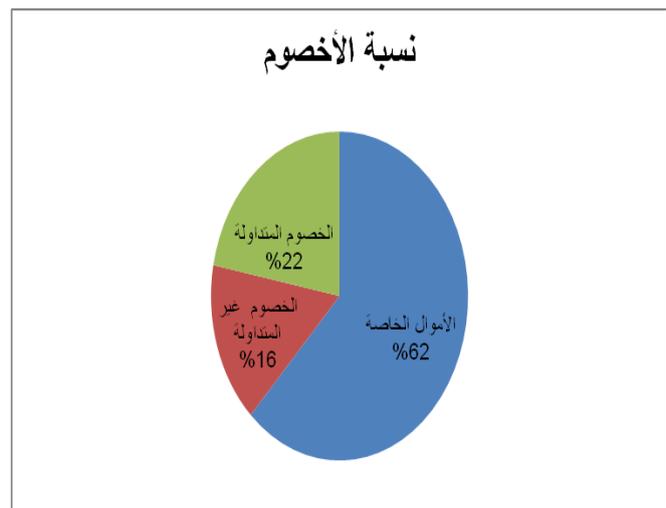
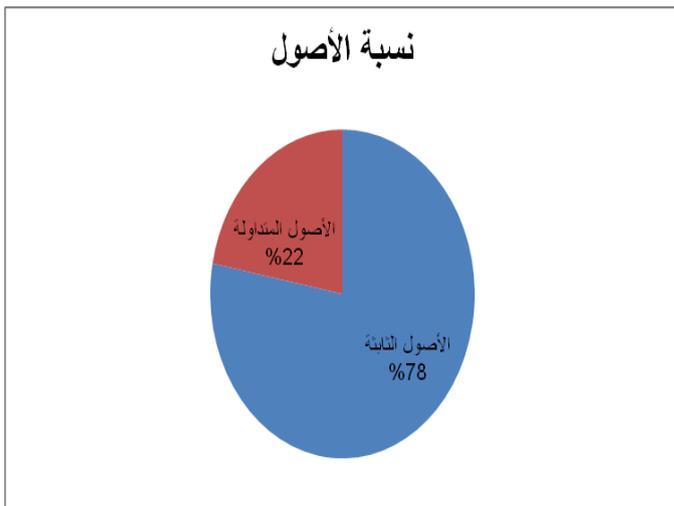


المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الميزانيات المؤسسة (أنظر الملحق الأول)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه الميزانية المختصرة في سنة 2016 أن جانب الأصول أن نسبة الأصول الثابتة بلغت 83% بينما الأصول المتداولة بلغت 17% وفي الجهة المقابلة (جانب الخصوم) لاحظنا أن الأموال الخاصة بلغت 67% بينما الخصوم غير المتداولة بلغت 20% بينما الخصوم المتداولة 13%

الجدول (06): ميزانية المختصرة لسنة 2017

النسبة %	المبلغ	الخصوم	النسبة %	المبالغ	الأصول
62%	12134645563	الأموال الخاصة	78%	15225407826	الأصول الثابتة
22%	3097026270	الخصوم غير المتداولة	22%	4299199703	الأصول المتداولة
16%	4292935695	الخصوم المتداولة	100%	19524607530	المجموع
100	19524607530	المجموع			



الشكل (05): الميزانية المختصرة لسنة 2017

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الميزانيات المؤسسة (أنظر الملحق الأول)

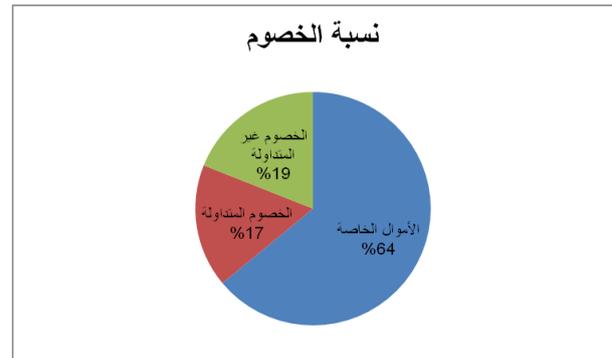
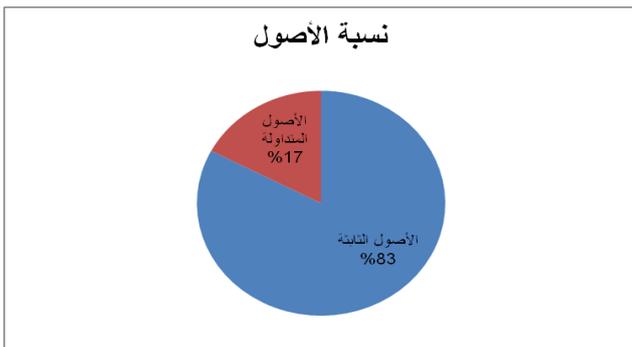
التعليق:

من خلال الجدول و الشكل أعلاه الميزانية المختصرة في سنة 2017 أن جانب الأصول أن نسبة الأصول الثابتة بلغت 78% بينما الأصول المتداولة بلغت 28% وفي الجهة المقابلة (جانب الخصوم) لاحظنا أن الأموال الخاصة بلغت 62% بينما الخصوم غير المتداولة بلغت 22% بينما الخصوم المتداولة 16%

الجدول (07): الميزانية المختصرة ل سنة 2018

الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبلغ	النسبة %
الأصول الثابتة	15633582180	83%	الأموال الخاصة	12093015181	64%
الأصول المتداولة	3266340610	17%	الخصوم المتداولة	3225756560	17%
المجموع	18899922790		الخصوم غير المتداولة	3581151049	19%
		100%	المجموع	18899922790	100%

الشكل (06): الميزانية المختصرة لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الميزانيات المؤسسة (أنظر الملحق الأول)

التعليق:

من خلال الجدول و الشكل أعلاه الميزانية المختصرة في سنة 2018 أن جانب الأصول أن نسبة الأصول الثابتة بلغت 83% بينما الأصول المتداولة بلغت 17% وفي الجهة المقابلة (جانب الخصوم) لاحظنا أن الأموال الخاصة بلغت 64% بينما الخصوم غير المتداولة بلغت 19% بينما الخصوم المتداولة 17%

1. 2 تحليل الميزانيات المختصرة للفترة (2015-2018)

1. 1 تحليل نسب هيكل عناصر الأصول

انطلاقاً من الميزانيات المختصرة للمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للفترة (2015-2018) الموضحة أعلاه بالإضافة إلى التمثيل البياني لعناصر الأصول نلاحظ أن الأصول الثابتة لها وزن لا بأس به مقارنة بالأصول المتداولة ضمن هيكل الأصول وهو في تناقص ملحوظ نسبية خلال مدة الدراسة حيث شهدت ارتفاع بنسبة 87% خلال سنة 2015 بعد ما كان في سنة 2016 حوالي 83% وفي سنة 2018 لينخفض بنسبة 78% وفي سنة 2017 شهدت زيادة في سنة 2018 ليبلغ 83% وهذا راجع إلى زيادة في الثبتان المادية بالعودة للميزانية المؤسسة.

أما بالنسبة للأصول المتداولة شهدت ارتفاع ملحوظ للثبت في سنة 2018 في نسبة 17% وكذلك في سنة 2016 وبينما في سنة 2017 شهدت ارتفاع كبير بالنسبة 22% لتتخفض في سنة 2015 بالنسبة 13% ويمكن القول إن أقل وزن من الأصول الثابتة وهذا طبيعة المؤسسة الخدماتي وليس إنتاجي.

2. بالنسبة لنسب هيكل عناصر الخصوم:

أما بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة حيث لاحظنا في الفترة المدروسة مرتفعة من نسبة 62% في سنة 2017 حتى تصل إلى نسبة 66% في سنة 2015 ويعود زيادة في تثبت في رؤوس الأموال الخاصة 64% في سنة 2016.2018.

أما بنسبة الخصوم غير المتداولة وعرفت تغير طفيف في قروض وديون مالية وديون أخرى ومؤنات ومنتجات سابقة ارتفاع بالنسبة 20% في سنة 2015 لتتخفض في سنة 2017 بالنسبة لتبقى ثابتة في سنة 2016-2018 بنسبة 17%.

أما بالنسبة لخصوم المتداولة من خلال الموردون وديون المؤسسات وديون أخرى فقد شهدت ارتفاع بالنسبة 22% سنة 2017 وتنخفض في سنة 2015 بنسبة 14% لتصبح قريب في سنة 2016-2018 بتسببه 19-20%

2 . تحليل مختلف المؤشرات المالية خاصة بالأداء المالي لتوزيع الكهرباء والغاز للفترة (2015-2018)

1. المؤشر الهيكلية لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (1دج=1 مليار)

البيان	العلاقة	القيم المالية 2015	النسبة	القيم المال 2016	النسبة	القيم المال 2017	النسبة	القيم المال 2018	النسبة
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	3.185+10.530 13.722/	100%	11.22+2.89 14.585/	97%	3.097+12.13 15.22/	100%	3.23+12.09 15.63/	98%
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	13.722/10.53	77%	14.585/11.22	77%	15.22/12.13	80%	15.63/12.09	77%
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم	15.86/ 10.53	66%	17.578/11.22	63%	15.52/12.13	62%	15.63/12.09	63%
نسبة الاستدانة	الاستدانة المالية / التمويل الخاص	10.53/23	2%	11.22/26	2%	12.13/28	2%	12.09/33	3%

الجدول (08): نسب الهيكلية المالية لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الميزانيات المؤسسة (أنظر

الملحق الأول)

3. تحليل مؤشرات الأداء بالنسب المالية:

نلاحظ من الجدول أعلاه نسبة التمويل الدائم : أن هذه النسبة في المؤسسة خلال الفترة المدروسة تساوي 100 % أي أن الأصول الثابتة في هذه المؤسسة ممولة كلياً عن طريق أموال الدائم والأموال الخاصة و الديون مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة الذي تمول به م الأموال الدائمة للمؤسسة وهذا يعني أن رأس العامل موجب حيث كانت نسب كالتالي: حيث تنخفضي بنسبة قليلة جدا سنة 2017 لتبلغ 97% لتستقر في 100% سنة 2017-2018. لكن على العموم تعتبر هذه الحالة نوعاً ما جيدة ومریحة بالنسبة للمؤسسة خلال الفترة المدروسة .

نسبة التمويل الخاص: نلاحظ أن هذه النسبة تعبر عن تغطية الأموال الخاصة لأصول الثابتة خلال سنة 2015 هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد 77% على رأس مالها الخاص و 23 % على الديون المالية لتغطي الأصول الثابتة للمؤسسة

من ملاحظ خلال الجدول نسبة الاستقلال المالية: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على مصدرها الداخلي لتمويل أصولها بالاستعانة بمصادر خارجية لذلك، وهذا ما يؤثر على المردودية.

نسبة لنسبة الاستدانة المالية: وهي تعرف مدى إلى تحديد أثر الاستدانة المالية وفي مؤسسة في فترة المدروسة نجد نسبة الاستدانة المالية أقل من 100 الأموال الخاصة تمثل 66% من إجمالي الأصول (الالتزامات) وتبين 44 % عبارة عن ديون قصيرة في سنة 2015 بينما في 2016 تبقى على حالها لترتفع في سنة 2017 إلى 80% لنخفض إلى 77% في سنة 2018 بهذا نستنتج أن المؤسسة وضعها المالي المتحرر فأنها تجد حرية المؤسسة المالية من خلال التدفق النقدي في تطوير الاستثمارات وتقل القروض.

- **نسبة الاستدانة المالية بلغت 2%** مقارنة التمويل الخاص ب الديون المالية +خزينة الخصوم في هذه الحالة مقارنة التمويل الخاص بالديون المالية فقط لأن الخزينة الخصوم تساوي الصفر إذن نتيجتها تساوي 0.02 رغم أن مجالها الجيد يقيم يقع 0.15 و 0.35 لم يكن هذا الدين القصير (خزينة الخصوم) والديون الطويلة ديون مالية إذن نستطيع تسيد ديونها والتي 4.5% من التمويل الخاص نسبة الاستدانة المالية:

هذه النسبة تهدف إلى تحديد أثر الاستدانة المالية على الوضع المالي للمؤسسة فكلما كانت النسبة الاستدانة صغيرة مقارنة مع الموارد الخاصة فإنها توضح لنا مدى حرية المؤسسة المالية في استغلال تدفقاتها النقدية في تطور الاستثمارات وتقلل من فرص الاقتراض من ملاحظ أعلاه أن هذه النسبة جيدة لأنها النسبة أقل من الواحد حتى تكون المؤسسة متحررة مالية

وكانت النسب كالتالي: 2% 2% 3% وهي في السنوات 2015-2016-2017-2018 وهذا ما يدل على أن المؤسسة متحرر ماليا جيد

2. مؤشر السيولة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

البيان	العلاقة	ال قيم 2016	النسبة	ال قيم 2017	النسبة	ال قيم 2018	النسبة
السيولة العامة	أصول المتداولة / ديون قصيرة	2.916/2.993	102%	3.069/4.299	140%	3.192/3.266	102%
خزينة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	2.916/0.215	7%	3.069/0.183	6%	3.192/0.248	8%
قابلية التسديد	مجموع الديون / اجمالي الأصول	2.084+0.26 17.578	13%	3.177+0.28 19.525	17%	2.413+0.33 18.899	14%

الجدول (9): يمثل مؤشر السيولة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الميزانيات المؤسسة (أنظر

الملحق الأول)

التعليق

1. السيولة العامة: من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة بلغت % 67 أي أن المؤسسة تسدد ديونها القصيرة خلال الدورة القصيرة أي أقل من 1 ان نسب ترتفع في سنة 2016 إلى 102% لتخفيض في سنة 2018 ب 102 وهذا ما يفسر أن الديون قصيرة تغطي بواسطة الأصول المتداولة في السنوات (2016-2017-2018) أكبر من 1 وهذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون يعني تغطي كامل جزء كبير وهذا ما يدل على أن المؤسسة وضعيتها المالية

مريحة خلال الفترة المدروسة. هدف من دراسة السيولة هي مدى وفاء المؤسسة بديونها في اجال المحددة

2. نسبة السيولة الجاهزة: من خلال أعلاه نقول إن النسبة القدرة المؤسسة على تسديد الحالي لديون قصيرة الأجل. كونها تعم القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات دون انتظار بيع مخزونات أو تحصيل حقوقها وتعد أكثر دقة في قياس السيولة المؤسسة وجدنا هذه المناسبة مرتفعة من 4% إلى 16% وتدل على ارتفاع النسبة النقدية للمؤسسة أي عدم احتفاظها بالقدر الكافي من النقدية وهذا ما يفسر أيجابية في وفاء التزاماتها المستحقة. خلال الفترة المدروسة وتراوح في سنة 2015

بلغت 11% لتخفيض في سنة 2016 بلغت 7% لتواصل في الانخفاض لتصل 6% في سنة 2017 وترتفع قليل في سنة 2018 أي المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة هذه النسب القليلة (مقارنة بالمجال المحدد)

3. قابلية التسديد: نلاحظ من الجدول أعلاه أن ديون القصيرة تمثل 8% من إجمالي الممتلكات المؤسسة يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد ديونها قصيرة في أجال المحددة وهي مبالغ ضئيلة بالنسبة مقابل إجمالي الممتلكات المؤسسة وكانت النسب في السنوات المدروسة لترتفع 13% في سنة 2016 حتى تصل في سنة 2017 إلى 17% لتتخفيض في سنة 2018 ب 3% تصل 14%

4. مؤشر رأس المال العامل لتوزيع الكهرباء والغاز للفترة (2018-2016)

العلاقة	2016	2017	2018
FRNG الأموال الدائمة - أصول غير جارية	14.585-37.225	15.225-40.135	15.633-45.135
	22.64	24.91	29.70
احتياج في رأس مال العامل قيم الاستغلال - القيم الجاهزة - (خصوم-خ)	(3.437)-(0.218-3.227)	"(3.437)-(0.218-3.227)	(3.437)-(0.218-3.227)
	0.378-	1.826-	2.807-
خزينة TN القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	23.018	26.738	32.507

الجدول (10): يمثل نسبة السيولة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الميزانيات المؤسسة (أنظر الملحق

الأول)

التعليق:

✓ رأس المال العامل الدائم: من خلال الجدول أعلاه رأس المال العامل الدائم موجب هذا يدل على أن هناك فائض 19.81 بعد تغطية كل أصول الثابتة تستطيع المؤسسة استعانة بهذا لفائض لتمويل الدورة القصيرة وذلك بتسديد جزء من الديون إذ لم تستطع أصول الجارية تسديد خلال الفترة المدروسة كان موجبة حيث بدأ في الارتفاع المستمر من سنة 2015 إلى غاية 2018 على التوالي (19.81) (22.64) (24.91) (29.70)

وهذا ما يفسر أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة وعليه يمكن القول إن المؤسسة السنوات المدروسة تحترم قواعد التوازن المالي وبالتالي على المؤسسة يجب عليها ألا تبحث مورد خارجية لتغطية احتياجاتها.

✓ الاحتياج في رأس العامل الدائم:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتياج كانت سالبة هذا يدل على احتياجات المؤسسة أقل من مواردها وهي وضعية جيدة خلال الفترة المدروسة على التوالي:

حيث نلاحظ في ارتفاع مستمر من 2015-2018 (-0.35) (-0.378) (-1.826) (-2.807) وهذا بسبب أن الموارد الدورية تغطي احتياجات الدورية لكن ليس بحاجة للمورد مالي آخر

✓ الخزينة:

من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الخزينة موجب هذا يدل على المؤسسة لها سيولة جاهزة سددها ديون قصيرة أخرى لأن خزينة الخصوم معدومة

الخبزينة هي تعكس الفرق بين رأس المال العام الدائم والاحتياج في رأس المال وتعكس التوازن المالي للمؤسسة من خلال أعلاه

نلاحظ أن القيم متزايد تمام في الفترة المدروسة (20.16). (23.018). (26.738). (32.507).

ومن ملاحظ أن الخزينة موجبة طيلة الفترة الدراسة ما يدل على وجود تون المالي رأس المال العامل الدائم من جهة والاحتياج من جهة أخرى مما أدى لتوفير سيولة النقدية للمؤسسة خلال الفترة المدروس

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات الخاصة بحسابات النتائج لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للفترة (2016-2018)

1. تحليل حسابات النتائج (الملحق رقم 2)

✓ رقم أعمال:

من خلال الجدولين رقم الأعمال المؤسسة في ارتفاع مستمر حيث بلغ سنة 2015 3004.04 دج ليرتفع في سنتين 2016-2017 الى 3671.00-3871.00 دج على التوالي ليزداد بعدها في سنة 2018 ويبلغ 4000.00 دج.

✓ القيمة المضافة:

هدفها قياس وزن المؤسسة الاقتصادي وهي فارق ما أنتجته المؤسسة واستهلاك المؤسسة خلال الفترة المدروسة حيث بلغت سنة 2015: 74.97 دج لترتفع في سنة 2016 لتصبح 471.75 دج لتتخفف بعدها في سنة 2017: 32.84 دج بعدها تزداد بفارق 7.16 دج لتصبح 40.00 دج وهذا ما يفسر لدى المؤسسة تدببب في القيمة المضافة حيث تستهلك قيم كبيرة من سنة إلى سنة، وتنتج من سنة إلى أخرى حيث نرى عدم نمو القيم التي تضيفها إلى السلع والخدمات التي تحصل عليها من الخارج يعني أن المؤسسة لا تعتمد على وسائل الإنتاجي ذلك لطابعها الخدماتي.

✓ إجمالي الفائض لاستغلال EBE: هو إنقاص القيمة المضافة من أعباء المستخدمين والضرائب

ورسوم

حيث لا حضنا في السنوات المدروسة كانت قيمته (646.17- دج) في سنة 2015 وبلغ سنة 2016 (-184.83)، بعدها ليزداد سنة 2017 (814.09- دج). ثم انخفضت في سنة 2018 الى (-735.00 دج)

نلاحظ قيم EBE كانت سالبة مما يدل على أن رقم الأعمال لا يغطي تكاليف الاستغلال.

✓ النتيجة المالية: هدفها معرفة أنشطة المؤسسة من خلال الفرق بين الأعباء المالية والمنتجات المالية وكانت النتيجة المالية في السنوات المدروسة: من 2015-2016-2017-2018 على التوالي: 1461.35- دج، 519.58- دج، 1767.02- دج، 1795.59- دج حيث لاحظنا كانت خسارة للمؤسسة وهذا ناتج عن نقصان في الأعباء المالية، وكانت هناك خدمات متقاة للتكاليف المالية.

2. تحليل مؤشرات الخاصة بجدول حسابات النتائج لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

2018	2017	2016	العلاقة	البيان
1%	--	13%		معدل الإدماج القيمة المضافة / المبيعات
43%	22%	12%		تجزئة القيمة المضافة بالنسبة المستخدمين = أعباء المستخدمين / القيمة المضافة
47%	2%	14%		تجزئة القيمة المضافة بالنسبة لدولة = الضرائب والرسوم / القيمة المضافة
10%	76%	74%		تجزئة القيمة المضافة بالنسبة للفائض الاستغلال = EBE / القيمة المضافة
4%	5%	22%		نسبة التغير تغير رأس الأعمال (المبيعات): رقم أعمال الجديد-رقم الأعمال القديم / رقم أعمال القديم
4%	5%	22%		نسبة التغير تغير الإنتاج: إنتاج السنة الجديد - إنتاج السنة القديم / إنتاج القديم
20%	-	84%		نسبة التغير تغير القيمة المضافة: قيمة المضافة الجديد-القيمة المضافة القديم / القيمة المضافة القديمة
10%	-	-		تغير النتيجة النتيجة الصافية الجديدة - نتيجة الصافية قديم / النتيجة الصافية القديمة

الجدول (11): جدول نسب تحليل مؤشرات حسابات النتائج لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الميزانيات المؤسسة (أنظر الملحق الثاني)

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه والسنوات المدروسة نلاحظ ما يلي:

✓ معدل الإدماج: هدفها قياس قدرة المؤسسة على إنشاء تروها انطلاقا نشاطها المتمثل في رقم أعمال

المحقق

حيث وجدنا 4%2%13%1% في السنوات 2016-2017-2018 كل هذه النسب قريب من 1 هذا يفسر أن المؤسسة ذات طابع خدماتي.

✓ تجزئة القيمة المضافة: يكمن معرفة هدفه في قياس أهمية المستخدمين والضرائب والرسوم (الدولة)

من حيث المستخدمين:

كانت في السنوات المدروسة نسبة المستخدمين حيث لاحظنا ارتفاع بالنسبة من 9% حتى 43% وهذا ما يفسر استخدام العمال في القيمة المضافة

✓ من حيث الدولة: يعني مدى تدخل القيمة المضافة في الضرائب والرسوم المتنوعة من المؤسسة حيث كانت

70% في 2015 نسبة مرتفعة جدا لتتخفض 14% في سنة 2016 بينما انخفضت إلى 2% تم في سنة

2018 ترتفع ب 47%

✓ من حيث فائض الاستغلال EBE: حيث لاحظنا أن النسب كانت منخفضة في سنين 2015 -

2018 حيث بلغتا 21% 10% لترتفع في سنة 2016-2017 76%74% وهذا ما يفسر

✓ أن القيم المضافة موزعة على عدة أطراف منها المستخدمين والدولة والمؤسسة في حد ذاتها

✓ الدولة تحصل على الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة.

✓ حيث أن المستخدمون يتحصلون على تكلفة العمل الذي يقومون به.

✓ المؤسسة تتحصل على صافي النتيجة المالية.

3. مؤشر المردودية

الجدول (12): جدول نسب مردودية حسابات النتائج لشركة لتوزيع الكهرباء والغاز المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الميزانيات المؤسسة (أنظر الملحق

النسب	ال قيم 2018	النسب	ال قيم 2017	النسبة	ال قيم 2016	النسبة	ال قيم 2015	العلاقة	البيان
7%	-1.79955912/	14-%	-1.76702- 12.13/	-46%	11.22/-519.58	13-%	1.46135- 10.53/	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة	نسبة المردودية
61%	12/735-	21%	-814.09 40.135/	5-%	184.83- 37/	-19%	646.17- 33.53/	نتيجة الاستغلال /الموارد الدائمة	نسبة المردودية المالية

(الثاني)

التعليق:

مؤشر المردودية الاقتصادية: حيث تمثل هذه المؤسسة مردودية الأموال الخاصة من نتيجة إجمالية أي مدى مساهمة مدى كل وحدة نقدية مستمرة في تكوين نتيجة الصافية حيث لاحظنا أن النسب كانت سالبة 2015-2016-2017 حيث كان مؤشر ضعيفة فهي حالة متدهورة جدا بينما وهذا ما يفسر ظروف غير العادية تنشط فيها المؤسسة. بينما في سنتين 2018 كانت موجبة فقد حققت ففزة نوعية بالعودة إلى جدول حسابات النتائج (الملحق رقم 2) حيث كان مؤشر قوي حسب حجم المؤسسة. وتفسر على مدى الكفاية المؤسسة في استخدام موارد لجلب أرباح ويمكن بها تقدير كفاءة المشرع الاقتصادي والتي على أسسها يمكن للمسؤول أو المتخذ القرارات في المؤسسة أن يتخذ القرارات المناسبة حيث أنها ملائمة وجيدة.

بالنسبة المردودية المالية من خلال الجدول أعلاه كانت سالبة في 2015-2016 حيث كان مؤشر خطير جدا بينما في سنين 2017-2018 فقد كان مؤشر قوي أي مدى مساهمة مدى كل وحدة نقدية مستمرة في تكوين نتيجة الاستغلال

المطلب الثاني: المؤشرات غير المالية

فيما يخص تقييم الأداء بالنسبة للمؤشرات الغير المالية بما أن المؤسسة خدماتية اقتصادية إرتأينا بالقيام بالمقابلة مع رئيس مصلحة الميزانيات الذي هو أدرى بالمؤشرات المالية والغير المالية بالمؤسسة

يوم: 21 أبريل 2021 مع رئيس مصلحة الميزانيات

الخبرة في المجال أكثر من 10 سنوات

المؤهل العلمي: ماستر مالية ومحاسبة:

كانت محاور المقابلة على المؤشرات الغير المالية

حيث أكد لنا أن المؤسسة خدماتية اقتصادية فهي مؤشرين فقط المؤشرات النوعية والتكنولوجية

أولا: ماهي تعريفك للمؤشر النوعية من وجهة نظرك

ج1. المؤشرات النوعية لقياس الأداء: البيئة المؤسسة الذي تتواجد به المؤسسة قد تغير كثيرا، حيث لا يتوقف الابداع التكنولوجي ما، جعل المقاييس الكمية لا تجدي نفعا كأدوات لقياس الأداء، فهي ترتبط بالمدى القصير، ما جعلها لا تتماشى مع المحيط التنافسي الحالي، أن المؤسسة ليس لها منافسين في مجال فهي المؤسسة الرائدة يعني هذا المؤشر ليس مؤشر كافي لقياس الأداء

حيث أنها يمكن أن تعرف قدرة المنظمة على القيمة الاقتصادية المدي الطويل، فمثلا الاهتمام بالنتائج المالية على المدى القصير يدفع بالمنظمات الى زيادة الاستثمار في هذه النتائج الأنية وإهمال الاستثمار في الأصول غير المادية والفكرية التي من شأنها أن ترفع النمو المستقبلي للمنظمة، وبالتالي تحسين الأداء.

لذا اجتهدت الأدبيات في وصف المؤشرات النوعية التي تقيس الأداء، لأن المنظمة حاليا وغدا يحكم عليها وفق مدى تحقيقها للهدف الرباعي التالي:

القيمة للمساهمين بمنحهم سعر سهم وكذا حصة ربح السهم.

- القيمة للعمال بتوفير بيئة تخدمهم على التقدم والتطور.

- القيمة للزبائن بأن تقدم لهم المنظمة منتجات وخدمات تلبى احتياجاتهم وربما تفوق رغباتهم.

- القيمة للمجتمع من خلال تحقيق رقي وازدهار المجتمع:

ثانيا: بالنسبة للمؤشر الثاني في رأيك هل يؤثر مؤشر بنسبة كبيرة على الأداء في شركة سونلغاز

ج2: حسب خبرتي الشخصية في المؤسسة هناك 3 مؤشرات هامة في هذا المؤشر

أ. مؤشرات الاستعداد الشبكي والرقمي: يعتمد حساب هذا المؤشر على قواعد رئيسية وهي كالتالي:

- توافر عناصر أساسية لبناء مجتمع المعلومات أو المجتمع الرقمي والاستفادة منه كالأفراد والحكومات. درجة الاستعداد لدى تلك العناصر في المجتمع لاستخدام تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال
- وجود البنية الاقتصادية وأساسية مناسبة.

ب- مؤشر الرقم القياسي للنفاذ الرقمي: يعتمد حساب هذا القياس على عوامل أو مؤشرات رئيسية تؤثر على قدرة بلد ما في النفاذ لتكنولوجيا المعلومات هي كالتالي: *البنية التحتية * القدرة المادية * المعرفة.

الاستعمال الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

ت- الفجوة الرقمية:

ويقصد بها عدم المساواة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين الدول المتقدمة والريفية، وتقاس الفجوة الرقمية بدرجة توافر أساس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند الى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العلمية وتوافر طرق المعلومات

السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي رغم كل ما قيل عن عدم قدر المؤشرات الكمية (المالية) لقياس الأداء في ظل المحيط التنافسي الحالي إلا أنه من الضروري احتواء لوحة القيادة في المنظمة على الصنفين معا

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

بعد عرض المؤشرات المالية والمؤشرات غير مالية اتضح لنا ما يلي:

- النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة.
- أن المؤسسة تتمتع بأداء مالي قوي مقارنة بالمركز المالي لها من خلال المؤشرات المالية الخاصة بالميزانيات في فترة المدروسة لاحظنا نسب السيولة تكمن أهميتها في أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها من خلال مواردها الثابتة وكذلك قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل
- الخزينة موجبة طيلة الفترة الدراسة ما يفسر أنه على وجود توافر المال العامل الدائم من جهة والاحتياج من جهة أخرى مما أدى لتوفير سيولة نقدية للمؤسسة.
- المؤسسة لم تحقق نتائج إيجابية خلال الفترة المدروسة (النتيجة الصافية) الشيء الذي سجنه من حسابات النتائج وهذا لضعف الاستثمارات في المؤسسة
- المؤسسة متحررة مالية من خلال ارتفاع النسبة النقدية للمؤسسة أي عدم احتفاظها بالقدر الكافي من النقدية وهذا ما يفسر أريحية في وفاء التزاماتها المستحقة.
- المؤسسة تنشط في ظروف عادية وهذا يفسر نسبة المردودية المالية: موجبة التي حققتها المؤسسة في السنوات المدروسة بالعودة إلى حسابات النتائج.
- مؤشر المردودية الاقتصادية كان قوي في سنتين حسب حجم المؤسسة. وتفسر على المعلومة المحاسبية مدى الكفاية المؤسسة في استخدام موارد جلب أرباح ويمكن بها تقدير كفاءة المشرع الاقتصادي والتي على أسسها يمكن للمسؤول أو المتخذ القرارات في المؤسسة أن يتخذ القرارات المناسبة حيث أنها ملائمة وجيدة.
- ومن خلال النتائج المتواصل وبناء على دور المؤشرات المالية والغير المالية المشار لها إليها نستنتج أن شركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز - ووحدة غرداية نموذجاً - الوضعية المالية للمؤسسة ويوجد هناك، بعد الاختلالات إلا أنه بإمكانها تحسينها فهي حققت توازن على المدى الطويل، هذه النتائج تعطي صورة واضحة عن وضعيتها في المستقبل ما يعطيها فرصة لتحقيق نتائج أفضل. خلال السنوات الدراسة.

من خلال المؤشرات المالية الواردة في الميزانيات المختصرة أن الأصول الثابتة في هذه المؤسسة ممولة كلياً عن طريق أموال الدائم والأموال الخاصة والديون مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة الذي تمول به م الأموال الدائمة للمؤسسة وهذا يعني أن رأس العامل موجب حالة المؤسسة مريحة من خلال الخاصة بالاستدانة المالية والنسب السيولة أن المؤسسة وضعيتها المالية مريحة خلال الفترة المدرسة حيث يمكنها تسديد ديونها القصيرة (مقارنة بالمجال المحدد)

ورأس مال العامل موجب دليل على أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة فالمؤسسة تحترم قواعد التوازن المالي وبالتالي على المؤسسة يجب عليها ألا تبحث مورد خارجية لتغطية احتياجاتها الاحتجاج في رأس المال العامل سالب وهذا بسبب أن الموارد الدورية تغطي احتياجات الدورية لكن ليس بحاجة للمورد مالي آخر والخزينة موجبة طيلة الفترة الدراسة ما يدل على وجود توافر مالي رأس المال العامل الدائم من جهة والاحتياج من جهة أخرى مما أدى لتوفير سيولة نقدية للمؤسسة

- من خلال الواردة في الميزانيات المختصر أن المؤسسة حققت أداء مالي عالي وهي في أريحية تامة
 - ومن خلال معلومة المحاسبية التي في جدول حسابات النتائج مردودية متذبذبة نتيجة العجز في سنتي - 2016 والفائض في سنتين 2016-2019 المسجلة في النتيجة الصافية خلال السنوات المدروسة
- بينما المؤشرات الغير المالية كانت تقتصر على المؤشر الثاني في رأي مؤشر يؤثر بنسبة كبيرة على الأداء في شركة ت- الفجوة الرقمية: سونلغاز أ. مؤشرات الاستعداد الشبكي والرقمي ب- مؤشر الرقم القياسي للنفاد الرقمي
- بينما تحمل المؤشرات النوعية لقياس الأداء مهلة في ظل المؤسسة ليس إنتاجية بل خدماتية وليس لها منافسين خارجين

خلاصة الفصل الثاني:

بعد إجراء الدراسة الميدانية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ووحدة غرداية وبعد إسقاط ما توصلنا إليه في الجانب النظري ومدى تطابقه مع الواقع وهذا بالاعتماد على مختلف الوثائق المختلفة خلال الفترة المدروسة ومن خلال الأدوات المستعملة من خلال دراسة الأداء المالي المتوفرة الموجود في الميزانية المختصرة وجدول حسابات النتائج وتدفعات الخزينة المباشرة في أخير توصلنا وضعية المؤسسة في الفترة المدروسة من خلال المعلومات التي تقيس لنا أداء المالي للمؤسسة نلاحظ أن المؤشرات المالية لها دور كبير في تقييم الأداء المالي بينما المؤشرات الغير مالية ليس لها دور كبير في عملية التقييم

الخاتمة

إن البيئة الذي تنشط فيها المؤسسة وحسب طابع الخدماتي والذي يتسم بالتغير أوجب عليها أن تسعى للتكيف مع هذه التغيرات من خلال تحسين وضعيتها خاصة المالية، ولعل الوصول لذلك يتم من خلال تقييم الأداء المالي أولاً لمعرفة وضعيتها ومحاولة تصحيح الاختلالات والاستفادة من الفرص المتاحة ومعرفة الأسباب ومحاولة تفاديها، ويتم تقييم الأداء المالي أن القياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ضروري من أجل ضمان سيرورتها ونومها واستمرارها، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة ومستقلة عدة مؤشرات:

- مؤشرات التوازن المالي: والمتمثلة في رؤوس الأموال العاملة، الاحتياجات في رؤوس الأموال العاملة والخزينة
- النسب المالية: والمتمثلة في نسب السيولة، النشاط، المديونية والمردودية.
- الأساليب الحديثة التي تهتم بالتقييم الاقتصادي أكثر من المحاسبي من خلال معيارين: معيار القيمة

❖ اختبار الفرضيات

❖ الفرضية الأولى: يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز - ووحدة

غرداية- من خلال المؤشرات المالية والغير المالية في القوائم المالية

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية: أن عملية التقييم تتم اعتماداً على القوائم المالية مما يؤكد صحة الفرضية الأولى "أن المؤشرات المالية الموجودة في القوائم المالية تساهم في تقييم الأداء المالي". وبالتالي نقبل الفرضية الأولى.

➤ **الفرضية الثانية :** تتضمن التقارير المالية للمؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز -ووحدة غرداية-

مؤشرات المالية والغير المالية معبر عنها بشكل تساعد في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة .

إلى المعلومات الهامة التي نجدها في القوائم النقدية وجدول حساب التغيرات في حقوق المساهمين والتي لا تقل أهمية

المعلومات الواردة الهامة في الميزانية وجدول حسابات النتائج والتي تساعد الإدارة والمستثمرين في معرفة التدفقات

النقدية الواردة والمدفوعة عن كل نشاطات التي تقوم بها المؤسسة سواء تشغيله، تمويلية واستثمارية. وبالتالي رفض

الفرضية

التوصيات:

بناء على المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة دور المؤشرات المالية والغير مالية في تقييم الأداء

المالي للمؤسسة تمكنا من وضع مجموعة من التوصيات:

- توحيد جهود مسير المؤسسة في خروج بالقوائم مالية دقيقة وصادقة توضح صور المالية حقيقة للمؤسسة
- زيادة التفافة بالمعلومات المحاسبية من أجل الفهم القوائم المالية من طرف مسير المؤسسة
- البحث على العوامل تساعد في تثبيت المردودية لتحقيق أداء عالي وقضاء على التذبذب الحاصل

الأفاق الدراسة:

- تطبيق الدراسة على جميع المؤسسات الاقتصادية قصد تطوير الاقتصاد الوطني
- دراسة القرارات الاستثمارية المعمول بها معايير المحاسبية لتطوير المؤسسة في جانب الاستثماري

المراجع

الكتب

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الدروس والتطبيقات) دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
 2. زغبي مليكة وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة، 2010،
 3. ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991،
 4. وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبية أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل النشر، 2009،
- المذكرات والأطروحات:
5. بصالح عبد الرحمان، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، مرجع سابق الذكر،
 6. بن ساحة مصطفى عبد الرحيم، حميدات حمزة، دور استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم، التسيير، جامعة غرداية، 2020/2019،
 7. داودي عبد السلام، تقييم الاداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018/2019،
 8. محمد زرقون، نفيسة حجاج، دراسة قدرة مؤشرات الأداء املاي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم، (دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر لفترة 2010-2015)، المجلد (02) العدد (03)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 2018،

III. الملتقيات:

9. سناء عبد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، مطبوعات الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 2-5-2009،
10. ماهر الأمين، محمد العثمان، أثر عدم التأكد البيئي عمى استخدام المقاييس غير المالية في تقييم الأداء دراسة ميدانية عمى الشركات الصناعية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 32، العدد 05، 2010،
11. المليك مزهودة، المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، يومي 2-5-2009،
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Bernard M, "contrôle de gestion sociale", librairie Vuibert, Paris, .12
1999.

الملاحق

الملحق رقم (1): ميزانيات شركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز للفترة (2015-2018)

2017	2016	الأصول
3 308 560,03	3 308 560,03	أراض
8 756 302,66	9 091 255,43	تخطيط أو تهيئة أراضي
176 059 132,28	118 999 095,15	مبان (انجاز أعمال البناء)
11 411 145	10 647 005 299,65	التثبيت الفني، معدات
168,45	1 472 458 040,73	تثبيتا معنوية أخرى
1 467 367 662,07	2 333 954 589,55	تثبيتا يجري إنجازها
2 158 771 001,42		
15 225	14 584 816 840,54	مجموع الأصل غير الجارية
407 826 .91		
2617815340.13	201488453.04	الزبائن
1496953.65	2454558.53	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
1427513031.88	677317452.47	حسابات دائنة على مؤسسات أو
69031740.66	83132356.80	مجموعات وشركاء
183342636.86	215265208.30	المدينون الآخرون
		الضرائب
		الجزينة
4299199703.18	2993052029.14	مجموع الأصول غير الجارية
19524607530.09	8787435705.25	مجموع الأصول

2. جانب الخصوم سونلغاز للفترة بين من 2015 إلى 2017 (وحدة بالدينار)

2017	2016	الخصوم
160198203.19	160198203.19	فروق إعادة التقييم
11974447360.25	11211572422.25	حسابات الربط
147022060.61	060.614*147022	ترحيل من جديد
28394629.20		
12134645563.44	11224748564.83	رؤوس الأموال الخاصة
2890756112.10	25550550.43	قروض وديون مالية
65.3068631641	3068631641.65	ديون أخرى غير جارية
	2916306662.53	مؤمنات ومنتجات سابقا
3097026270.85	2916306622.53	مجموع الخصوم غير جاري
1043378073.05	1286450231.49	موردون وحسابات ملحقة
72112678.33	66759418.45	ضرائب
3177444944.42	2083603992.38	ديون أخرى
3581151049.24	3436813642.32	الخزينة سالبة
4292935695.80	346813642.32	مجموع الخصوم الجارية
19524607530.09	17577868869.68	مجموع الخصوم

3. ميزانية المالي لتوزيع الكهرباء والغاز لسنة 2018

المبالغ	الخصوم	2018	الأصول
160198203.19	فروق إعادة التقييم	3308560.03	أراض
11932816978.37	حسابات الربط	8421349.91	تخطيط أو تهيئة أراضي
		202260344.09	مبان (إنجاز أعمال البناء)
		11764867159.47	التثبيت الفني، معدات
		1475663422.06	تثبيتا معنوية أخرى
		2197061344.50	تثبيتا يجري إنجازه
12093015181.56	رؤوس الأموال الخاصة	15633582180.06	مجموع الأصل غير الجارية
33435334.18	قروض وديون مالية	60823245.17	الزبائن
3192321321225.93	مؤنات ومنتجات سابقا	3084787.190	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
3225756560.11	مجموع الخصوم غير جارية	999934116.26	حسابات دائنة على مؤسسات أو
1094676313.00	موردون وحسابات ملحقة	64067536.49	مجموعات وشركاء
73184737.17	ضرائب	284837859.66	المدينون الآخرون
241328999.07	ديون أخرى		الضرائب
241328999.07	خزينة سلبية		الخزينة
3581151049.24	مجموع الخصوم الجارية	3266340610.85	مجموع الأصول غير الجارية
18899922790.91	مجموع الخصوم	18899922790.91	مجموع الأصول

الملحق الثاني: جدول حسابات النتائج شركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز للفترة (2016-2018)

البيان	2016	2017	2018
رقم أعمال (المبيعات)	3670889821.89	3670889821.89	3982478895.65
انتاج ال سنة I	1329019206.91	1513394419.48	1511828912.19
مشتريات المستهلكة	48037784.63	100342301.61	67729424.66
خدمات خارجية والاستهلاكات	229959741.98	324161874.48	267852113.13
استهلاك السنة المال ية II	857378025.26	1546105779.97	1355037193.28
القيمة ال مضافة I-II	471641181.65	32711360.49	156791718.91
أعباء المستخدمين	589205722.05	706403552.38	681614286.41
الضرائب	67371718.16	74838850.66	74829119.84
EBF فائض الاستغلال IV	184936258.56	813953763.53	599651687.34
منتوجات العمليات أخرى	139160851.61	166548386.07	159258569.76
أعباء العمليات	105000.00	107929.90	272030.71
مخصصات الاستهلاكات والمؤمنات	734940141.32	878463645.54	1064219020.15
استئناف عن خسائر القيمة	332432981.95	11013086.46	397686254.27
النتيجة العمليات V	520608293.83	1765233030.27	921442539.56
المنتوجات المالية	5093827.75	-	-
أعباء المالية	39265.03	-	-

الفهرس

921442539.56	1462016.07	4728652.20	الخدمات المتعلقة التكاليف المالية
-	1462016.07	325910.52	النتيجة المالية VI
-	1765233030.27	520282383.31	VI+V النتيجة قبل الضرائب
4539423719.70	4033694565.85	4148032791.12	مجموع الأنشطة العادية
5460866259.26	5800579885.19	4668315174.3	مجموع الأعباء الأنشطة غير عادية
921442539.56	1766885319.34	520282383.31	النتيجة الصافية لأنشطة العادية
-	-	585635.50	العناصر غير عادية المنتجات
-	64704062.22	72090399.93	النتيجة غير العادية
921442539.56	1766885319.34	519696747.81	النتيجة الصافية